

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٨

الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨٧ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح وما يتصل به من بنود في مجال الأمن الدولي

السيدة تشان (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية):
 يشرفني أن أتكلم باسم أعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين، على توليكم واجباتكم الهامة. ويسرنا بالغ السرور أن نرى ممثلاً من دولة عضو في الجماعة يترأس اللجنة الأولى. ونود أيضاً أن نشكر الرئيس المنتهية ولايته، السفير الدباشي، على عمله الدؤوب في رئاسة اللجنة في العام الماضي.

لمنطقتنا تقليد قديم العهد يتمثل في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونرى أن هذه المسائل ذات أولوية على جدول أعمال الأمم المتحدة وأنها عنصر أساسي

في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وتقف الدول الـ ٣٣ الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هنا اليوم باعتبارها أول منطقة كثيفة السكان في العالم تُعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتحقق ذلك من خلال معاهدة تلاتيلولكو. ونحن فخورون جداً أيضاً بإرث وخبرة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الحض على إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، فإن الجماعة تعمل بشكل وثيق مع الوكالة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وتعمل أيضاً مع أمينها العام، السفير دي ماسيدو سواريس.

وتفخر الجماعة أيضاً بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رسمياً منطقة سلام في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. بمناسبة مؤتمر قمة الجماعة الثاني، الذي عقد في كوبا، وهو قرار تاريخي يهدف إلى القضاء إلى الأبد على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في منطقتنا. وقد جددت الجماعة، منذ إنشائها في عام ٢٠١١، دعوة المنطقة منذ أمد بعيد إلى

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1457040 (A)



ولا تزال الجماعة ملتزمة التزاما راسخا بترع السلاح النووي وتتعهد بمواصلة العمل من أجل عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، لتحديد التدابير والإجراءات اللازمة للقضاء على الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، بهدف اعتماد معاهدة تحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وشرائها واختبارها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها في إطار متفق عليه على نحو متعدد الأطراف.

وتكرر الجماعة دعوتها المجتمع الدولي إلى البدء في التفاوض على صك عالمي وملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية واعتماده في أقرب وقت ممكن. إن الحصول على ضمانات قاطعة وملزمة قانونا من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها مصلحة مشروعة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك جميع الدول الـ ٣٣ الأعضاء في الجماعة. وتكرر الجماعة دعوتها الملحة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بسحب جميع الإعلانات التفسيرية للبروتوكولين الأول والثاني الملحقين بمعاهدة تلاتيلولكو واحترام طابع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمنطقة متروعة السلاح النووي.

وتشدد الجماعة على أهمية معاهدة عام ٢٠١٠ المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية التي اتخذها البلدان، فإن التقدم المحرز حتى الآن ليس كافيا. وتدعو الجماعة إلى المزيد من التخفيضات الكبيرة والمعجلة، بما في ذلك للأسلحة النووية غير المنشورة وغير الاستراتيجية، بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

وعلاوة على ذلك، ترفض الجماعة تحديث الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة،

إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والتزامها بذلك من خلال اعتماد إعلان خاص للتخلص التام من الأسلحة النووية، والذي اعتمد في ٢٩ كانون الثاني/يناير في مؤتمر القمة الثاني. وفي ذلك الإعلان، أكدنا من جديد على أهمية نزع السلاح النووي العام والكامل بشكل يمكن التحقق منه باعتباره إحدى أولوياتنا العليا، وأكدنا مجددا على ضرورة إنهاء دور الأسلحة النووية في المذاهب الاستراتيجية والسياسات الأمنية والاستراتيجيات العسكرية. كما كررنا هذه الدعوة في الاحتفال بأول يوم دولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وترحب الجماعة بعقد الاجتماع الوزاري بمناسبة اليوم الدولي، والذي يهدف إلى تعبئة الجهود الدولية من أجل تحقيق هدفنا المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وإذ تشير الجماعة إلى الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦، فإنها تؤكد من جديد أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتؤكد الجماعة أن الضمان الفعال الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو حظرها التام والقضاء عليها.

وأعربت الجماعة عن قلقها البالغ إزاء العواقب الإنسانية الخطيرة والآثار العالمية لأي تفجير نووي عرضي أو متعمد. وتحث الجماعة المجتمع الدولي على أن يعرب مجددا عن قلقه إزاء العواقب الإنسانية للأسلحة النووية كلما أجرى مناقشة في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، تمنى الجماعة المكسيك على استضافتها، في ناياريت في وقت سابق هذا العام، للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ونؤيد بقوة دعوة المؤتمر إلى وضع صك دولي ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية. وندعو جميع الدول إلى المشاركة في المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المقرر عقده في فيينا في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

تعزيز الأمن الإقليمي والدولي. ومن ثم، فإننا نشعر بقلق كبير إزاء عدم عقد المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط حتى الآن. وتعتقد الجماعة جازمة أن إنشاء هذه المنطقة من شأنه أن يسهم بدرجة كبيرة في عملية السلام في الشرق الأوسط ولذلك، تكرر الدعوة إلى عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن بمشاركة نشطة من جميع الدول في المنطقة، حسبما اتفقت عليه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

وعلى الرغم من الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة، لا تزال معاهدة عدم الانتشار تواجه العديد من التحديات في سعيها إلى نزع السلاح النووي. وهذه مسألة مثيرة للقلق بشكل خاص فيما يقترب موعد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. فقد فشل النهج التدريجي في تحقيق أهداف المعاهدة. فهو لم يؤدي إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولا إلى التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ناهيك عن اشتراط إزالة الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، تدعو الجماعة مرة أخرى إلى عقد مفاوضات في أقرب وقت ممكن للتفاوض على اتفاقية دولية لحظر الأسلحة النووية.

وتؤكد الجماعة من جديد على أهمية التبكير بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وتحث الدول المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة التي لا بد من تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة، على أن تعجل بعملية التوقيع و/أو التصديق عليها. ونواصل دعوة جميع الدول إلى الامتناع عن إجراء تفجيرات تجريبية للسلاح النووي أو أي تفجيرات نووية أخرى أو أي تجارب أخرى ذات صلة بواسطة مواد غير متفجرة، بما فيها تجارب دون الكتلة الحرجة. فهذه الأعمال تتعارض مع أهداف معاهدة الحظر الشامل والغرض منها.

لأن هذه الأعمال تتعارض مع الالتزام بترع السلاح النووي. والعديد من هذه الأسلحة في حالة تأهب قصوى. وتحث الجماعة الدول الحائزة لأسلحة نووية في حالة تأهب قصوى على تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظوماتها، وهو ما نعتقد أنه خطوة صغيرة ولكنها ضرورية إلى الأمام.

وتؤكد الجماعة من جديد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تشكل حجر الزاوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وتظل الجماعة على موقفها الثابت المؤيد للتنفيذ الكامل للركائز الرئيسية الثلاث - نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية - وتؤكد مجدداً أنها تتطلب التنفيذ على نحو متوازن وغير تمييزي. كما تؤكد الجماعة حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وبحوثها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، وفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وتؤكد الجماعة مجدداً التزام جميع الأطراف في المعاهدة بتيسير أتم تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وبالمشاركة فيه.

وتؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية على أن تفعل ذلك. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتثال الكامل لالتزاماتها بترع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار للدفع قدماً بمجهود الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. ونحثها على التنفيذ الكامل والفوري للخطوات العملية الـ ١٣ نحو نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ وخطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، ولا سيما الإجراء ٥.

لقد اعترفت الجماعة منذ زمن بعيد بالدور الهام الذي يمكن للمناطق الخالية من الأسلحة النووية أن تقوم به في

المنصوص عليها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح. وتدعو الجماعة الأعضاء كافة إلى إبداء ما يلزم من الإرادة السياسية والمرونة لتمكين الهيئة من الوفاء بولايتها وصياغة توصيات موضوعية إلى الجمعية العامة في الدورة المقبلة. والجماعة على استعداد للتعاون مع جميع أعضاء الهيئة تحقيقاً لهذه الغاية.

إن الجماعة تدرك الحاجة الملحة إلى منع ومكافحة واستئصال صنع الأسلحة النارية وقطع غيارها ومكوناتها وذخائرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة. فالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه يؤثر تأثيراً عميقاً على الاستقرار ويزيد من العنف وانعدام الأمن ويقوّض احترام القانون الدولي، الأمر الذي يترتب عليه خسائر كبيرة في الأرواح سنوياً ويلتهم موارد كبيرة كان من الممكن استخدامها في التنمية.

وتؤكد الجماعة مجدداً على وجاهة برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والأهمية الحاسمة للبرنامج بوصفه الإطار العالمي لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. والجماعة ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل. ويتيح اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل في عام ٢٠١٢ للمجتمع الدولي هدفاً وجدولاً زمنياً واضحين لتعزيز جهوده الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. كما تعيد الجماعة التأكيد على أهمية الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

وفي إطار برنامج العمل، تشدد الجماعة على أنه يجب أن يستمر العمل على الصعيد المتعدد الأطراف لاعتماد صكوك

ونعتقد أن نزع السلاح النووي بصورة يمكن التحقق منها أمر لا بد منه من أجل بناء الثقة. وثمة حاجة ماسة إلى إيجاد قدرات كافية وكفؤة في مجال التحقق من نزع السلاح النووي ووضع ترتيبات ملزمة قانوناً للتحقق. ويجب أن يكون للوكالة الدولية للطاقة الذرية دور محوري في هذا الصدد. ويؤكد النظام الأساسي للوكالة أنها ستمارس، في سياق اضطلاعها بوظائفها، أنشطتها وفقاً لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة لتعزيز السلام والتعاون الدولي، بما يتفق مع سياسات الأمم المتحدة المتعلقة بإرساء نزع سلاح عالمي مقيد بضمانات، وبما يتماشى مع أي اتفاقات دولية تُبرم عملاً بهذه السياسات.

تعيد الجماعة التأكيد على دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح وتنوّه بتحديد ولاية الفريق العامل، الذي تشترك في رئاسته الإكوادور، بهدف إعداد برنامج عمل قوي وتقديمي. وتعرب الجماعة مرة أخرى عن أسفها العميق لأن المؤتمر لم يتمكن بعد من الاتفاق على برنامج عمله. وتحت الجماعة كل الدول الأعضاء في المؤتمر على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لضمان تمكنه من بدء أعماله الموضوعية دون إبطاء باعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل للنهوض بأعمال نزع السلاح النووي، بما في ذلك التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية وصك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن تقديم ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ومعاهدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومعاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بما يجرد أغراض عدم الانتشار ونزع السلاح على السواء.

وتعرب الجماعة عن أسفها لأن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من تقديم توصيات خلال دورتها للسنوات الثلاث التي اختتمت أعمالها مؤخراً. ومن المهم أن تفي الهيئة بولايتها

وتتمثل ولاية الفريق العامل في وضع آلية وإجراءات ستمكننا من تنسيق جهودنا على نحو أفضل وبصورة فعالة.

ومنذ اعتماد اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في عام ١٩٩٧، أعلن عن إخلاء ٢٤ بلدا من الألغام، ودُمر ٤٦ مليون من مخزونات الألغام في ٨٧ بلدا.

وترحب جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإعلان أمريكا الوسطى منطقة خالية من الألغام، مُحيطَةً علما بإعلان مابوتو+١٥ الذي أُعتمد في المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية في حزيران/يونيه ٢٠١٤. كما نقدر المساعدة التي تقدمها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونشدد على أهمية التعاون على إزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى الضحايا، ونأمل أن النجاحات التي تحققت في الأعوام الأخيرة ستستمر في المستقبل.

وتؤيد الجماعة الجهود الدولية للحد من المعاناة الناجمة عن الذخائر العنقودية واستخدامها ضد السكان المدنيين. كما تقر مع التقدير برغبة أي دولة في أن تتخذ على الفور خطوات متعددة الأطراف لمواجهة المشاكل الإنسانية الناجمة عن الذخائر العنقودية. ونحيط علما بانضمام بليز مؤخرا إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، مُلاحظين إنشاء منطقة خالية من الذخائر العنقودية في أمريكا الوسطى في الاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية الذي عُقد في سان خوسي بكوستاريكا، في أيلول/سبتمبر هذا العام.

وتؤمن الجماعة بأن الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية أولوية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ونشدد على أهمية انضمام جميع دول العالم إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وإلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية/البيولوجية والتكسينية وتدمير

ملزمة قانونا بشأن الوسم والتعقب والسمسرة غير المشروعة لمنع تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها إلى الأسواق غير المشروعة. كما تعترف الجماعة بقيمة التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود، مع الاحترام الكامل لسيادة كل دولة على حدودها. وتحيط دولنا الأعضاء علما بنتائج الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والذي عُقد في حزيران/يونيه من هذا العام، وتتطلع إلى المشاركة في دورة استعراض برنامج العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

ونحن على ثقة بأنه سيتم في أقرب وقت ممكن اعتماد أول صك ملزم قانونا للقضاء على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالنظر إلى التهديد الخطير الذي يشكله الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإمكانية تحويل مسارها إلى جهات من غير الدول أو إلى مُستخدمين غير مأذون لهم، غالبا ما يرتبطون بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ونأمل كذلك في أن تسهم معاهدة تجارة الأسلحة في منع نشوب النزاعات المسلحة والعنف المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي الوقت نفسه، وريثما تدخل معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر، تدعو الجماعة إلى تنفيذها بطريقة متوازنة وشفافة وموضوعية، تحترم الحق السيادي لجميع الدول في ضمان الدفاع المشروع عن نفسها، بما يتفق مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وتحيط الجماعة علما برغبة حكومة المكسيك في استضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٥.

ونؤيد اتخاذ إجراء على الصعيد الإقليمي للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولذلك أنشأنا فريقا عاملا لدراسة جريمة الاتجار غير المشروع.

التي تقدم على أساس طوعي إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وإلى تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية.

ونقر بالفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك وسائط الإعلام الاجتماعية، باعتبارها وسيلة لتعزيز تفاهم أفضل فيما بين الأمم وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، وأداة لتعزيز وصول الجميع إلى المعلومات. وفي الوقت ذاته، نرفض بشدة أي استخدام غير قانوني لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لانتهاك القانون الدولي، ونرفض بقوة أي إجراء من هذا القبيل موجه ضد أي دولة عضو. ونشدد على أهمية استخدام الفضاء الإلكتروني للأغراض السلمية وكفالة أن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يتماشى تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي - لا سيما احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

وتؤكد الجماعة مجددا التزامها بتعزيز الشفافية في المسائل العسكرية وتحسين تقديم التقارير عن النفقات العسكرية إلى الأمم المتحدة، باعتبار ذلك خطوة هامة في بناء الثقة وتحسين العلاقات الدولية. وفي الوقت ذاته، وعلى ضوء التحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك القضاء على الفقر، فإن الجماعة تذكر الدول الأعضاء بأن الموارد المستخدمة في النفقات العسكرية يمكن استخدامها لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتود الجماعة أن تسلط الضوء على العمل الهام الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك المساعدات المقدمة إلى البلدان في منطقتنا لتنفيذ تدابير نزع السلاح في مختلف المجالات.

ونعتقد أن هذه اللجنة ستواجه مسائل هامة وعاجلة على مدى الأسابيع القليلة القادمة. فلنتعاون على كفالة تحقيق

هذه الأسلحة، وعلى أهمية امتثال جميع الدول الأطراف امتثالا كاملا لجميع أحكامها ومتطلباتها.

وترحب الجماعة بالقرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية تنفيذ خطة لنقل وتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية السورية تحت مراقبة المنظمة وإشرافها. وأسهم هذا القرار في إزالة واحدة من آخر الترسانات الكيميائية المتبقية في العالم. كما نحيط علما بإنشاء بعثة مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، ونحن على ثقة بأن إزالة الأسلحة الكيميائية من بلد كانت تُستخدم فيه سيحقق منافع إنسانية وأمنية قيمة.

وتتوه الجماعة بما أحرز من تقدم بانضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مُرحبةً بإزالة الأسلحة الكيميائية السورية المعلنة من أرضها. وتناشد الجماعة الدول الست التي ما زالت خارج الاتفاقية أن تصبح أطرافاً فيها.

والجماعة على اقتناع بأن وضع التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية يمكن أن يقوم بدور هام في الإسهام في تعزيز التفاهم والشفافية والتعاون فيما بين الدول وتحسين الاستقرار والأمن، في امتثال صارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وباحترام طابعها الطوعي والشواغل الأمنية والحالات المحددة لكل دولة على حدة. ونذكر بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اعتمدت بتوافق الآراء. وقد اتخذت منطقتنا خطوات لتنفيذ تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، التي تعزز السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإننا نشجع الدول الأعضاء على تعزيز وتحسين وتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة على جميع المستويات، عند الاقتضاء.

وفي هذا الصدد، تحرب جماعتنا بجميع تدابير الشفافية وبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية التي اتخذتها بالفعل وعلى نحو طوعي الدول المعنية في مناطقها أو مناطقها دون الإقليمية على الترتيب، فضلا عن المعلومات بشأن هذه التدابير

المزدوجة والاستثنائية والتحريرية استنادا إلى اعتبارات أمنية وسياسية وتجارية ضيقة.

وفي الوقت نفسه، يجري استحداث نظم أسلحة جديدة ونشرها واستخدامها. وتشمل هذه الأسلحة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ومنظومات أسلحة استراتيجية غير نووية ذات قدرة تدميرية تساوي منظومات الأسلحة النووية وطائرات مسلحة بدون طيار، ومنظومات أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل. ولا يزال الفضاء الخارجي، وهو تراث مشترك للبشرية جمعاء، يتعرض لخطر تزايد احتمال تسليحه. ويتزايد الاستخدام العدائي للتكنولوجيات الإلكترونية بما في ذلك لأغراض التجسس على الدول الأخرى ومراقبتها.

من الضروري التصدي بشكل جماعي للتحديات القائمة والناشئة لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح على أساس التعاون المتعدد الأطراف. لذلك دعت باكستان باستمرار إلى التوصل إلى توافق آراء عالمي جديد بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه، على أساس المساواة والتوازن وضبط النفس والتعاون فيما بين الدول. نحن ندرك أن بناء توافق في الآراء سوف يكون مهمة صعبة، لكننا نحتاج كخطوة أولى إلى تحديد الشروط المسبقة الأساسية للأمن العالمي. وفي رأينا أن هذه الشروط هي، أولا، الاعتراف بالحق في الأمن المتساوي لجميع الدول. اعتمدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع الأسلحة مبدأ الأمن المتساوي لجميع الدول، في كل من الميدانين غير التقليدي والتقليدي وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي. هذا شرط أساسي لإحراز تقدم في مجالات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ثانيا، علينا أن نعالج الدوافع التي تدفع الدول إلى حيازة أسلحة للدفاع عن أنفسها. تشمل هذه الدوافع التهديدات المتصورة من القوات التقليدية أو غير التقليدية الأكبر، ووجود منازعات وصراعات مع دول أقوى والتميز في تطبيق القواعد والقوانين الدولية.

إنجازات ملموسة في هذه الدورة للإسهام في السلم والأمن ونزع السلاح. ونحن على وعي تام بأن تحقيق نتيجة هادفة لن يكون ممكنا إلا أهدت الدول كافة الإرادة السياسية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): لكسب الوقت، سأقرأ نسخة موجزة لبياني، الذي سيعمم نصه الكامل. أهنتكم، سيدي، علي انتخابكم رئيسا للجنة في دورتها لعام ٢٠١٤.

ولنا كامل الثقة في خبيرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية للقيام بهذه المهمة بنجاح. ونؤكد لكم دعم وفد بلدنا وتعاوننا. ونؤيد البيان الذي أدلى به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2).

منذ نهاية الحرب الباردة، ازدادت البيئة الأمنية العالمية تدهورا، خلافا للتوقعات العامة. وبناء نظام عالمي عادل وآمن ما زال بعيد المنال. وبينما تستمر المنازعات القائمة منذ عقود في مختلف مناطق العالم، ما زلنا نشهد نشوب نزاعات عديدة في مناطق أخرى. ووفقا لآراء البعض، فإننا على مشارف حرب باردة جديدة، تمتد من أوروبا إلى آسيا. فالمبدأ الأساسي المتمثل في التطلع إلى الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول يتم انتهاكه جراء المصالح الأنانية الضيقة كمباراة محصلتها صفر. والطموح إلى الهيمنة والسيطرة العالمية قوض التيسير والمشاركة باعتبارهما أساس عالم يقوم على القواعد والتعاون وتعدد الأقطاب. والأمن المطلق لدولة ما أو لمجموعة من الدول لا يمكن تحقيقه على حساب الأمن المنقوص للآخرين.

إن هذه التطورات، بالاقتران مع الحشود العسكرية الجديدة والاتجاه إلى منح الإعفاءات والاستثناءات من المبادئ الراسخة ألحقت ضررا شديدا بنظام تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد الدولي. ولا يقابل التطلعات والمطالب بعالم خال من الأسلحة النووية إجراءات عملية على أرض الواقع. وما زلنا نلاحظ تطبيق المعايير

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر يوفر أيضا منتدى يمكن من خلاله معالجة هذه المسائل.

عاشرا، تتطلب المسائل الإقليمية التي تمس الجوانب النووية والمتعلقة بالقذائف نهجا تتجاوز الإطار التقليدي لزرع السلاح وعدم الانتشار. نحن على ثقة من أنه سيجري تناول الجدل الدائر بشأن المسائل النووية لبلدان الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا في إطار تعاوني.

إحدى عشر، ثمة حاجة ماسة أيضا إلى إجراء تخفيض متوازن في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية. وكما جاء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لزرع السلاح (القرار دإ-٢/١٠)، ينبغي إجراء تلك المفاوضات مع التشديد بصورة خاصة على الدول ذات الأهمية العسكرية.

وبغية وضع هذه المعايير الأساسية موضع التطبيق من أجل عالم أكثر أمنا، نحن نحتاج إلى آلية كفؤة لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. لكن هذه الآلية الدولية، للأسف، لا تعمل. لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح أو هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من إحراز تقدم منذ أكثر من عقد. ولكي نحرز هذا التقدم في هذين المحفلين علينا الإقرار بأنه، أولا، فإن مؤتمر نزع السلاح لا يعمل في فراغ وإنما يعمل في إطار الحقائق السياسية السائدة؛ وثانيا، أنه لا يمكن التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة من شأنها أن تضر بالمصالح الأمنية لأي من دوله الأعضاء. لقد وضعت قاعدة توافق الآراء تحديدا لضمان هذه النقطة.

لذلك، من الضروري بذل جهود إعادة تنشيط شاملة. ثمة حاجة إلى صفقة جديدة للقرن الحادي والعشرين تعكس الحقائق القائمة. وتؤكد باكستان من جديد تأييدها للدعوة التي وجهتها منذ أمد طويل لبلدان عدم الانحياز، التي تضم ما يقرب من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، إلى عقد دورة استثنائية رابعة

ثالثا، على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي التزاما متجددا بتحقيق نزع السلاح النووي في إطار زمني معقول. بدون هذا الالتزام، سيتواصل الانتقاص من صفقة نظام عدم الانتشار. يجب أن يكون الهدف النهائي هو القضاء التام على الأسلحة النووية في إطار إعادة تنشيط نظام الأمن الجماعي.

رابعا، يجب وضع نهج متفق عليه مستند إلى المعايير وغير تمييزي من أجل تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في إطار ضمانات دولية مناسبة، وفقا للالتزامات الدولية للدول. إن تقدم التكنولوجيا جعل من الممكن تعزيز التكنولوجيا النووية المقاومة للانتشار.

خامسا، ريثما يتم تحقيق نزع السلاح النووي، ينبغي منح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بأنها لن تتعرض لخطر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، من خلال معاهدة عالمية غير مشروطة وملزمة قانونا. لقد دعت باكستان بصفتها دولة حائزة للأسلحة النووية مرارا إلى هذه المعاهدة.

سادسا، لا بد من أن نتوصل إلى اتفاق عالمي وغير تمييزي لمعالجة الشواغل الناجمة عن استحداث ونشر وانتشار منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي تزرع الاستقرار بحكم طبيعتها في حين أن التعويل عليها موضع شك. سابعاً، يجب أن نعزز النظام القانوني الدولي لمنع عسكرة الفضاء الخارجي.

ثامنا، على الدول الحائزة للأسلحة النووية، كخطوة عملية نحو نزع السلاح، وقف الإنتاج المستقبلي من المواد الانشطارية والقضاء على جميع مخزوناتها، أو على الأقل إخضاعها للضمانات الدولية من خلال معاهدة للمواد الانشطارية.

تاسعا، يتعين إخضاع استحداث واستخدام الطائرات بدون طيار ومنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل للمراجعة والتنظيم الدولي. وإلى جانب الأمم المتحدة واللجنة الأولى التابعة لها، فإن

من الملح تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ونحن نرحب بإعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بناء على اقتراح من دولنا بغية تحديد جدول زمني للقضاء على الأسلحة النووية. سيكون المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠١٨ المكان المثالي لاقتراح إطار زمني.

سيكون بالفعل يوماً تاريخياً، ذلك اليوم الذي يمكن فيه للمجتمع الدولي أن يعبر عن الأمل معا في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، حتى يتسنى لجميع أولئك الذين يعيشون على كوكب الأرض، إنقاذه من كارثة نووية تلوح بخلاف ذلك، في الأفق.

إننا نشكر المكسيك على استضافتها المؤتمر الدولي الثاني بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، ونؤيد بشدة الدعوة التي صدرت هناك لوضع صك دولي ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية. كما أننا نحث جميع الدول على حضور المؤتمر الثالث بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية، الذي سيعقد في فيينا خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

وفيما يتعلق بترع السلاح وعدم الانتشار النوويين، فنحن طرف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن بلدي جزء من المبادرة الإقليمية الأولى التي أعلنت منطقة مكتظة بالسكان كمناطق خالية من الأسلحة النووية، من خلال معاهدة تلاتيلولكو.

إننا نرحب بالإعلان التاريخي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، منطقة للسلام، خلال شهر كانون الثاني/يناير، في مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الثاني الذي عقد في كوبا، بهدف القضاء نهائياً على استخدام الأسلحة النووية في منطقتنا أو التهديد باستخدامها. وأطلقت الدعوة لإعادة تقييم القرارات والإعلانات في هذا

للجمعية العامة مكرسة لترع السلاح. ينبغي أن تستهدف تلك الدورة نهجاً متكاملًا وشاملاً نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بطريقة متوازنة وغير تمييزية، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول.

السيد خيمينيث (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): نحن فخورون حقاً أن نرى أحاً من منطقتنا يترأس اللجنة، ويسري أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم وأتمنى لكم كل النجاح. كما أؤكد لكم دعمنا الكامل. وأود أيضاً أن أهنئ سائر أعضاء المكتب على انتخابهم.

ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2)، وممثل كوستاريكا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ترتكز السياسة الخارجية لحكومتنا للمصالحة والوحدة الوطنية، برئاسة الرئيس دانييل أورتيغا سافيدرا، بقوة على تعزيز السلام والحفاظ على الأمن الدولي، وتعزيز التنمية البشرية المستدامة. وعلى الصعيد المحلي، سياستنا هي كفالة الأمن لجميع المواطنين ومكافحة آفتي الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، اللتين تقوضان أسس مجتمعنا ذاتها. إن نزع السلاح العام والكامل هو هدفنا، ولا يشمل ذلك الأسلحة النووية فحسب، بل وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التقليدية، التي يتعارض استخدامها مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

من غير المقبول أن يشهد العالم اليوم إنفاق أموال على استحداث واختبار الأسلحة بجميع أنواعها تزيد عن تلك التي تنفق على تعزيز التنمية لبني البشر. يعاني ملايين الناس من تأثير الأزمة الاقتصادية والفقر، ومن أمراض مثل فيروس الإيبولا - إخواننا وأحواتنا في غرب أفريقيا بحاجة إلى موارد للتعامل مع هذه الآفة - ورغم ذلك تزايد حالياً النفقات العسكرية كل يوم بمعدلات مذهلة.

النهائية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، ونحث جميع الأطراف على الدعوة إلى عقده في أقرب وقت ممكن.

كدولة طرف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، فإننا نرفض استخدام أي كان لمثل هذه الأسلحة تحت أي ظرف من الظروف. ونرحب بقرار حكومة الجمهورية العربية السورية أن تصبح طرفاً في الاتفاقية، فضلاً عن تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لضمان تدمير جميع الأسلحة الكيميائية هناك. ونحن على ثقة بأن ذلك سيشجع هذه المنطقة على التخلص من الأسلحة الكيميائية، وأن الدول الأخرى، وخاصة في تلك المنطقة، سوف تحذو حذوها.

إننا ملتزمون بالقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويسعى شعبنا المحب للسلام لوضع حد لهذه التجارة غير المشروعة بالأسلحة، ولذلك، وضعنا برنامج عمل بشأن تعقب الأسلحة، وأصدرنا قانوناً خاصاً لمراقبة وتنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، المعروف باسم القانون رقم ٥١٠. وقد ساعدنا ذلك على تعزيز الأمن في بلدنا، وأسفر عن تحقيق نتائج إيجابية، ونحن نكافح ضد الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

وخلصت دراسة حديثة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أمن المواطن وآفاق أمريكا اللاتينية، إلى أن نيكاراغوا هي واحدة من ست دول تحسن مؤشرها الأمني، في أمريكا اللاتينية وأفضل دولة في أمريكا الوسطى. والمساعدة والتعاون الدوليان ضروريان لضمان نجاح أي برنامج عمل.

كما قمنا بالتصديق على اتفاقية الذخائر العنقودية، التي هي صك قانوني دولي يحظر استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الأسلحة، التي لها تأثير خاص على المدنيين وخاصة النساء والأطفال، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. ونرحب بجعل أمريكا الوسطى منطقة خالية من الذخائر العنقودية،

الشأن، حتى تتمكن من الحد من سباق التسلح والبحث عن سبل لضمان القضاء التام على الأسلحة النووية تحت نظام مراقبة وتحكم دولي شفاف وفعال. وسيشكل الوقف الكامل لجميع التجارب النووية خطوة أولى. ولا يزال محسوساً الأثر الرهيب على البشر وعلى البيئة لأكثر من ٢٠٠٠ تجربة نووية، نفذت منذ عام ١٩٤٥ في أجزاء كثيرة من العالم.

إن نيكاراغوا تحترم حق كل دولة غير القابل للتصرف، في البحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، دون تمييز وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما نحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية على زيادة معايير الأمن النووي حتى تتمكن من الاستجابة بشكل مناسب لأي طارئ، لا سيما فيما يتعلق بالإشعاعات. وبهذه الطريقة، سوف تكون قادرة على الاستجابة مع المعرفة العلمية التامة والشفافية الكاملة، وبشكل مناسب، في حال وقوع حادث نووي آخر.

إننا بحاجة إلى تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية الفوري للالتزامات المترتبة عليها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وكذلك الخطوات العملية الـ ١٣ المتعلقة بترع السلاح النووي، المتفق عليها في عام ٢٠٠٠ وخطة العمل بشأن نزع السلاح النووي التي اعتمدت في عام ٢٠١٠. ونريد صكاً عالمياً ملزماً قانوناً بشأن الضمانات الأمنية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ونحيط علماً بفتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦، التي أشارت إلى أن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو جريمة ضد الإنسانية، وانتهاك للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة.

ويمكن لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، المساعدة على تعزيز نظام عدم الانتشار والسلام والأمن الدوليين. وبالتالي، فإننا نأسف لعدم الاتفاق على عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وسيشكل عقد مثل هذا المؤتمر، عنصراً هاماً في النتيجة

جدول الأعمال المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين. وبصفته وزير الخارجية في بلده - وهو منصب ما زال يتقلده منذ عام ٢٠٠٥ - فقد شارك بنشاط في المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، لا سيما عبر مشاركة أوغندا في أعمال مجلس الأمن في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، حين نظر المجلس في التحديات ذات الصلة بالسلام والأمن، بما في ذلك المتعلق منها بعدم انتشار الأسلحة النووية. وخلال الفترة نفسها، ترأس الرئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي تناول توطيد السلام والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. واضطلع أيضا بدور رئيسي في عملية السلام الإقليمية في السودان وجنوب السودان التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فضلا عن دوره في جهود تحقيق الاستقرار في الصومال.

وأثناء انعقاد الجلسة غير الرسمية للجمعية العامة على المستوى الوزاري في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تكلم الرئيس مباشرة عن أحد المواضيع المتكررة في مداورات اللجنة الأولى، قائلا:

”إن في الإمكانية الواقعية لأن تترتب عواقب مأساوية عن استخدام الأسلحة النووية في أي رقعة في كوكبنا تذكيرا بضرورة العمل بحزم وعلى وجه السرعة لحظر هذه الأسلحة والقضاء عليها مرة واحدة وإلى الأبد“.

وإن تعهده بالعمل مع الدول الأعضاء أثناء هذه الدورة بهدف تحويل الالتزامات إلى إجراءات ملموسة في الميدان في هذا الصدد، لمشجع جدا لمجتمع نزع السلاح، فضلا عن أنه ينبغي أن يزيد مداوراتنا نشاطا هنا في اللجنة الأولى. وإنه لشرف لي أن أرحب به في هذه الجلسة باسم جميع الوفود، وأن أدعوه إلى مخاطبة اللجنة.

وفقا لما أعلن في الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، وضمن نظام التكامل لأمريكا الوسطى. ويوضح تمسكنا بذلك الاتفاق والعديد من الصكوك القانونية الإقليمية الأخرى التزامنا العميق.

بعد أن نفذت نيكاراغوا برنامجا ناجحا لإزالة الألغام، فإنها الآن ومجمل منطقة أمريكا الوسطى، أول منطقة خالية من الألغام في العالم. والتعاون أمر حاسم لبرنامج إزالة الألغام، إلى جانب تقديم المساعدة للضحايا.

ويجب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بطريقة تتماشى تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لذلك، يساورنا القلق جراء استخدام الأفراد والمنظمات والدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل سري وغير قانوني، للقيام بعدوان ضد دول العالم الثالث، وحتى البلدان النامية، مما يمكن أن يؤدي إلى اندلاع صراع دولي.

هناك جهود حالي في آليات نزع السلاح، بسبب غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول. وهذه المشكلة هي مشكلة حقيقية. كما قال رئيس بلدي، للأسف، العالم اليوم، هو عالم لا تزال تسوده الأنانية. ويجب علينا التخلي عن الأسلحة النووية وحفظ كوكب الأرض. ونحن بحاجة إلى الأجهزة والأدوات للقيام بذلك، لذلك عندما ننظر في القضايا المتصلة بالبيئة وتغير المناخ، يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لدعم تلك المقترحات، بدلا من نشر الموت عن طريق استخدام الأسلحة. وسنواصل بناء عالم يسوده السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا برئيس الجمعية العامة، السيد سام كاهامبا كوتيسا، الذي حضر هنا اليوم لتبادل بعض الأفكار معنا بشأن عمل اللجنة الأولى. و كما يعلم الأعضاء، فإن الرئيس دبلوماسي محنك، وأسهم إسهامات ملحوظة في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز

ومع تصاعد الإرهاب، فإن إمكانية تحويل هذه الأسلحة إلى الإرهابيين - حتى وإن كانت في شكلها الأساسي - إنما تضيف عاملاً إضافياً إلى ضرورة مواجهة هذا الخطر بواسطة منع الانتشار وتعزيز نزع السلاح.

وكما قلت في ٢٦ أيلول/سبتمبر، واتساقاً مع القرار ٣٢/٨٦، الذي قُدم إلى هذه اللجنة، فقد عقدتُ أول اجتماع تذكاري للجمعية العامة بمناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وذلك يوم هام لأنه ذكرنا جميعاً بالأخطار الجسيمة المرتبطة بهذه الأسلحة وضرورة الاستجابة للتهديد الذي تشكّله للسلم والأمن الدوليين. ودعا القرار نفسه إلى عقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح النووي من المقرر عقده في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، فإنني أوفر مساعي الحميدة للعمل مع الدول الأعضاء كي نتمكن من إرساء أساس متين لعقد ذلك المؤتمر.

وأطلع إلى المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر في فيينا. وفي إطار متابعة المؤتمر الثاني الذي عقد في المكسيك، سيتيح مؤتمر فيينا الفرصة لإعطاء أولوية قصوى للعواقب الإنسانية المترتبة عن استخدام الأسلحة النووية في المناقشات التي ستجرى بشأن نزع السلاح النووي. وإنني على اقتناع بأنه يسعنا - عبر التركيز على الأبعاد الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية - أن نوفر المزيد من الزخم اللازم لتحقيق نزع السلاح النووي.

ومن الضروري أن نعمل بشكل جماعي لأجل المضي قدماً ببرنامجي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزاماً قاطعاً بمنع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فضلاً عن النهوض بهدف تحقيق نزع السلاح النووي. وسيتيح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو الفرصة لتقييم الجهود المبذولة عبر الركائز الثلاث

السيد كوتيسا (أوغندا) رئيس الجمعية العامة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أحاطب اللجنة الأولى، بصفتي رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأود أن أبدأ بتهنئتك، السيد الرئيس، ونواب الرئيس والمقرر، على انتخابكم وقيادتكم للجنة.

إن المسائل التي تناولتها هذه اللجنة في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي ولأعمال الأمم المتحدة بأسرها. وإن عالماً يسوده السلم والأمن إنما هو اللبنة الأساسية اللازمة لأن تتمتع جميع الشعوب بحياة تسودها السلامة والرخاء والكرامة. وتمثل جهودنا الجماعية المبذولة لأجل الحد من الأسلحة ونزع السلاح عنصراً أساسياً في عمل الأمم المتحدة في إطار ركيزة السلام والأمن، وستكون لها آثار على نطاق واسع في الكثير من الجوانب الأخرى من عمل المنظمة.

وإذ نواصل الاستعداد لتدشين فصل جديد في التاريخ، فلن يسعنا الوفاء بوعدها بتحقيق مستقبل أكثر استدامة ورخاء دون أن نكفل السلام والأمن للجميع. ولن يمكننا إرسال الأطفال إلى المدارس وإطعام الجوعى وتوفير الرعاية للمرضى، وتنمية هياكلنا الأساسية واقتصاداتنا إذا ما واصلت الأسلحة والحروب والتراعات تحويل الوقت والطاقة والموارد اللازمة لذلك. ويستند الأمن الحقيقي على رفاه السكان وتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز خدمات الصحة العامة والبرامج التعليمية، فضلاً عن احترام إنسانيتنا المشتركة بشكل رئيسي.

إن الواقع الذي نواجهه اليوم يتمثل في أن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت بيولوجية أو كيميائية أو مشعة، لا تزال تشكّل خطراً يهدد بقاءنا بحد ذاته. وكما قلت من قبل، فإن في إمكانية الواقعية لأن تترتب عواقب مأساوية عن استخدام الأسلحة النووية في أي رقعة في كوكبنا، تذكيراً بضرورة العمل بحزم وعلى وجه السرعة لحظر هذه الأسلحة والقضاء عليها مرة واحدة وإلى الأبد.

الدوليين. وقد أثبتت تدابير بناء الثقة جدواها وفعاليتها في مجال نزع السلاح والأمن الإقليميين. ولا غنى عن الدور الذي تضطلع به هذه المنظمات في هذا الصدد. وينبغي أن يأخذ الإطار الدولي في الاعتبار الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز مبادرات نزع السلاح دعماً لجدول أعمال الأمن العالمي على نطاق أوسع.

وإذ نمضي قدماً، فإنني أهيب بجميع الممثلين أن يواصلوا المداورات على أساس من الحوار والتوافق. وفي هذا المسعى، فإن بإمكانهم الاعتماد على دعمي وتعاوني معهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم اللجنة، أشكر رئيس الجمعية العامة مرة أخرى على حضوره اليوم وعلى بيانه.

تستمع اللجنة الآن إلى المتكلمين المتبقين في قائمة المناقشة العامة.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أولاً أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على حضوره وعلى البيان الملهم الذي أدلى به في هذه الجلسة. وأود أيضاً أن أهنيئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وإني على ثقة بأن قيادتكم وخبرتكم الدبلوماسية ستقودان اللجنة نحو اختتام عملها بطريقة ناجحة. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم، وأتمنى لكم كل التوفيق.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2).

لقد أصبحت التهديدات والتحديات تمثل جزءاً لا يتجزأ من عالمنا، ومن بينها يبرز التهديد الذي يشكله استمرار وجود عشرات الآلاف من الأسلحة النووية. فهذه الأسلحة اللاإنسانية إنما هي وسيلة للقتل والتدمير الجماعيين والعشوائيين. فعشرات الآلاف من الأسلحة النووية لا توجد في المستودعات فحسب، وإنما ترتبط أيضاً باستراتيجيات وخطط حربية تأخذ

للمعاهدة، علاوة على النظر في الخطوات المقبلة بهدف مواصلة تعزيز النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وما يزال تنشيط آلية نزع السلاح مجالاً يتعين إحراز المزيد من التقدم فيه. وفي حين أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية ما زال يشارك في المناقشات على نحو تعاوني وتفاعلي، فإن هناك حاجة إلى المزيد من العمل كي يتسنى إشراك جميع الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه العملية، وتعزيز المفاوضات المتعددة الأطراف.

وما تزال الأسلحة التقليدية في جميع أنحاء العالم تشكل تهديداً كبيراً للسلم والأمن الدوليين. ويجب أن نولي الاهتمام اللازم لآفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأن نواصل مساعيها المشتركة بصورة دؤوبة بهدف الحد من العنف المسلح وتحسين الأمن البشري وتعزيز التنمية المستدامة.

فبالأسلحة الصغيرة تؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمعات المحلية وإزهاق عدد لا يحصى من الأرواح، علاوة على إعاقتها لجهود التنمية. وتقتضي التكلفة البشرية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها أن نعزز التزامنا بكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأرحب في هذا الصدد ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر المقبل، نظراً لأنها توفر إطاراً لتحسين تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية ومنع الاتجار غير المشروع بها والقضاء عليها. وبمثل تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه عنصراً هاماً آخر في جهودنا الجماعية الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فكلاهما يتطلب المشاركة النشطة من جميع الشعوب، رجالاً ونساءً على حد سواء.

ويسهب ميثاق الأمم المتحدة في توضيح الدور الهام الذي تؤديه الترتيبات أو الوكالات الإقليمية في صون السلم والأمن

وما لم يوضع حد لعدم الامتثال للالتزامات نزع السلاح النووي، فإن ذلك سيؤدي إلى تآكل الثقة في معاهدة عدم الانتشار بصورة تدريجية. وينبغي ألا يخضع الامتثال للمعاهدات والالتزامات في مجال نزع السلاح لأي شروط تحددها الدول لنفسها ذاتيا. وإلا فلن يكون ممكنا التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن مسألة الامتثال لتلك الالتزامات. وليس من المقبول أن يكون البعض نصيرا للامتثال قولاً، بينما يواصل تحديه فعلا في الوقت نفسه. وينبغي تناول مسألة الامتثال للالتزام بتزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار على سبيل الأولوية في جدول أعمال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥.

وسيتيح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥، المتوقع عقده في موسم الربيع القادم، فرصة مواتية لاختبار ما إذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية ستأخذ مسؤولياتها على محمل الجد للتصدي لشواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتهديد الناشئ من ترساناتها النووية. لقد اختبر بالفعل اتباع نهج جزئي إزاء نزع السلاح النووي، غير أنه لم يجد فتيلا. ونرى أن أكثر طريقة فعالة وعملية لتحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية وتعزيزه، تتمثل في التفاوض على اتفاقية شاملة، ملزمة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها للأسلحة النووية. وحتى الآن، لم تتحقق جميع الإنجازات في القضاء على فئات كاملة من الأسلحة البيولوجية والكيميائية إلا بفضل اتباع نهج كهذا في إبرام المعاهدات ذات الصلة. وفي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي المعقود في عام ٢٠١٣، حظي الاقتراح الذي قدمته حركة عدم الانحياز بالشروع في مفاوضات ترمي إلى إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح، بالتأييد على نطاق واسع.

لقد أدى الافتقار إلى العزم لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تواصل على نحو منتظم وتدرجي العمل على

في الحسبان إمكانية استخدامها في ظروف بعينها. وما دامت فكرة تحقيق الأمن بواسطة الأسلحة النووية تشكل أساس المبادئ العسكرية لقلّة من الدول، فستظل هذه الأسلحة بمثابة تهديد للبشرية جمعاء بصورة دائمة.

لقد تم احتواء انتشار التهديد الناشئ عن الأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وذلك إنجاز يجب حمايته، بيد أن معاهدة عدم الانتشار لا تستند إلى ركيزة واحدة فقط، بل إن الالتزام بالقضاء على مصدر ذلك التهديد يمثل ركيزة أخرى من ركائز المعاهدة. وكان الوعد المقدم عند إبرام معاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووية يتمثل في القضاء التام على التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية - وخاصة ضد الدول غير النووية - من جميع جوانبه، بما في ذلك بواسطة الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي واقع الأمر، فقد ظل هذا التهديد قائما حتى الآن، بل نشهد أيضا عدم إحراز أي تقدم، وإن كان بوتيرة بطيئة، نحو الوفاء بذلك الوعد، نتيجة لاستمرار عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية للالتزامات القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وما يدعو إلى القلق الشديد عدم وجود أي مؤشرات على مضي الدول الحائزة للأسلحة النووية قدما على الطريق نحو الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتزع السلاح النووي. ومن الضروري أن تتجاوز هذه الدول مجرد الخطابة وتسعى لاعتماد سياسات مسؤولة، مراعاة لمصلحة البشرية. وليس القول بالشيء والعمل بنقيضه سياسة مسؤولة إزاء الوفاء بالالتزامات القانونية المتعلقة بتزع السلاح النووي، بل إنه كيل بمكيالين. ولذلك السبب، تكلمت الأغلبية الساحقة من الدول خلال المناقشة العامة في وقت سابق في هذه القاعة وتساءلت بحق عن مسألة التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتزع سلاحها النووي. ومن حق المجتمع الدولي التأكد من أن ذلك الكابوس الذي حل بالسكان في هيروشيما وناغازاكي لن يحل بأي من المجتمعات المحلية مرة أخرى.

من الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. وسيكون استعراض حالة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ والتدابير ذات الصلة في سياق إجراءات متابعة مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ أحد مجالات التركيز الرئيسية في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

وإذ تتمسك إيران تماماً بالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي، فهي ملتزمة أيضاً بممارسة حقوقها النووية كاملة، بما في ذلك أنشطة التخصيب النووي للأغراض السلمية في إطار معاهدة عدم الانتشار. وتقوم هذه السياسة على التخطيط الطويل الأجل لتلبية الاحتياجات المتزايدة للطاقة في بلدنا. وقد سعى البعض إلى إثارة الشكوك في التزام جمهورية إيران الإسلامية بعدم انتشار الأسلحة النووية. ولكي نثبت مدى خطئهم، فقد انخرطنا خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية في مفاوضات جادة وصادقة ترمي إلى بناء الثقة في برنامج إيران النووي السلمي. ونرى أنه لن يكون ممكناً حل الخلافات القائمة بشأن برنامج إيران النووي السلمي إلا من خلال المفاوضات فحسب.

وأولئك الذين يفكرون في طريقة حل أخرى إما أنهم يرتكبون خطأ كبيراً أو أن لهم مصلحة أصيلة في تعزيز مخططات تجار الحروب الذين يسعون إلى خلق المزيد من الصعوبات لمنطقتنا وخارجها.

ونحن مصممون على مواصلة المفاوضات مع محاورينا في مجموعة ١+٥ بجدية وحسن نية، على أساس من الاحترام المتبادل وتبديد شواغل كلا الجانبين. وهناك رأي مشترك مفاده أن الاتفاق الشامل الدائم سيكون مفيداً لجميع الأطراف. ويمكن التوصل إلى حل متفق عليه إذا تفاوضت الأطراف الأخرى، شأنها في ذلك شأن إيران، بحسن نية وراعت الحقائق على أرض الواقع وتجنبت البحث في أمور غير عملية. إن الصفقة الشاملة من شأنها أن توفر للجانب الآخر ما يبحث

تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية، إلى إعاقه تنفيذ أي أنشطة مجددة فيما يتعلق بزعم السلاح النووي في إطار آلية نزع السلاح. ولم يكن مؤتمر نزع السلاح قادراً على الاضطلاع بولايته التفاوضية على مدى السنوات الـ ١٨ الماضية، نظراً لعرقلة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية اعتماد برنامج عمل متوازن يشمل بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي.

وما زال إنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أولوية وهدفاً هامين بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية، فضلاً عن جميع الدول المحبة للسلام في منطقتنا. وبالنظر إلى أن استمرار حيازة النظام الإسرائيلي للأسلحة النووية لا يزال يشكل تهديداً خطيراً لسلام وأمن الدول الأطراف في المعاهدة في الشرق الأوسط، فإن من الأهمية بمكان إنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية على وجه الاستعجال. ويدرك الجميع في المنطقة الطابع الخطير والعنيف للنظام الإسرائيلي، علاوة على إدراكهم لنمط سلوك قاداته. ويشكل العدوان والاحتلال وارتكاب أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية جميعاً جزءاً لا يتجزأ من سمات ذلك النظام المسلح بالأسلحة النووية. وقد بدأ واضحاً - أثناء العدوان الأخير على الشعب الفلسطيني في غزة - أن بوسع قادة إسرائيل التخلي عن الروح الإنسانية وانتهاك المعايير والالتزامات المنصوص عليها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وما تزال إسرائيل تشكل العقبة الوحيدة أمام إنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولم يعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية بسبب رفض إسرائيل. ولن يكون ممكناً تعزيز احتمالات إنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية إلا بتخلي دول بعينها حائزة للأسلحة النووية عن سياساتها المستمرة لأمد طويل والتي تستثني ذلك النظام

باستخدامها من جانب الإرهابيين والأطراف من غير الدول يشكل مصدراً للقلق. وفي هذا السياق، تكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الرأي القائل بأنه لا يمكن للمجتمع الدولي ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضماناً كاملاً إلا من خلال الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. ولذلك، ترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالاجتماع الوزاري غير الرسمي الأول للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وبعد نجاح عقد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي الأول من نوعه على الإطلاق في عام ٢٠١٣، نعتقد أن الحفاظ على هذا الزخم سيمضي بنا قدماً نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

فالقوة المدمرة للأسلحة النووية والتهديد الذي تشكله للبيئة ولبقاء الإنسان فريداً، لأن أي استخدام لمثل هذه الأسلحة من شأنه أن يؤدي إلى عواقب إنسانية كارثية. وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالمؤتمرين المعنيين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية اللذين عقدا في أوغلو وناياريت في المكسيك، وستشارك بصورة بناءة في مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

من المؤكد أن الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيسهم بلا شك في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ولكن، وبعد مرور ١٨ عاماً من اعتمادها، تبقى المعاهدة غير فعالة. وعليه، فإن من واجب المجتمع الدولي ضمان دخول المعاهدة حيز النفاذ، وعلينا أن نكون متفائلين. وفي هذا السياق، نأمل أن توقع الدول، التي لم تفعل ذلك بعد، على المعاهدة وأن تصادق عليها في أقرب وقت ممكن.

وقد أسهم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إسهاماً كبيراً في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عالمياً، فضلاً عن تعزيز السلام والأمن الإقليميين والعالميين.

عنه، أي ضمانات بأن يظل برنامج إيران النووي سلباً بشكل حصري من خلال الشفافية المستدامة. ومما لا شك فيه أن إبرام اتفاق شامل وعادل سيعزز مصداقية معاهدة عدم الانتشار وسلامتها، وهو ما من شأنه أن يشكل دفعة قوية للنظام الدولي لعدم الانتشار.

وعندما تتوفر الإرادة، توجد الوسيلة للتغلب على التحديات والمضي قدماً نحو أهداف وأولويات المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح. ونأمل أن تسهم مداولاتنا في هذه اللجنة في دعم القواعد والمبادئ المتفق عليها دولياً وفي تعزيز أهدافنا المشتركة.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

(تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أهنيكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، كما أهني أعضاء المكتب الآخرين. وأود أن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين لكم في أداء واجباتكم.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/69/PV.2). إلا أنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

نظراً لطبيعة بيئة الأمن العالمي اليوم التي لا يمكن التنبؤ بها، فإن المجتمع الدولي في حاجة إلى أن يرى تحسناً في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. فلم يتم بعد الوفاء بالالتزامات التي تم الاتفاق عليها في الماضي. والافتقار إلى الإرادة السياسية والجهد الجماعي لا يزال التحدي الرئيسي أمام إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح. ولذلك، فإن المهام التي يجب أن نضطلع بها لضمان مستقبل مأمون للأجيال القادمة هي مهام حسام.

ولا يزال استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، واحتمال استخدامها أو التهديد

وحتى الآن، فإن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يتقدمان بوتيرة بطيئة جدا. وارتفع الإنفاق على التسليح ارتفاعا هائلا، بينما يعاني الجنس البشري فقراً مدقعاً. وفي هذا الصدد، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤكد على ضرورة توفر إرادة سياسية قوية وبذل جهود جماعية للتغلب على هذا المأزق الصعب ولإعادة التأكيد على النهج المتعدد الأطراف من أجل تحقيق الهدف النهائي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وعلى الرغم من أنها بلد صغير محدود الموارد، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرف في عدد من الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح، وتلتزم التزاماً كاملاً بالوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب هذه المعاهدات.

وتؤمن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إيماناً راسخاً بأن إرادة الدول الأعضاء السياسية ومرونتها أمر لا غنى عنه للتطور التدريجي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك للتغلب على التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من جانب كل بلد للعمل معا عن كثب من أجل تحقيق الأهداف المشتركة بحيث يمكن للعالم أن يكون في مأمن من الخوف من التهديدات التي تشكلها جميع أنواع الأسلحة. ولذلك فإن وفد بلدي سيواصل المساهمة البناءة في أعمال هذه اللجنة.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أنقل إليكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين التهانئ القلبية للمملكة المغربية على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم التعاون الكامل لبلدي.

إن مناقشاتنا تجري في سياق دولي يتسم بالمنحى المساوي والخطير الذي أخذه التهديد الإرهابي، الأمر الذي يتطلب تعزيز التعاون الدولي لإيجاد استجابات مناسبة وملائمة لذلك التحدي العالمي. ويتطلب الأمن الجماعي أيضا التخلي عن الانتشار والالتزام بنزع السلاح، وإلا فإن خطر حيازة

وتود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تؤكد من جديد أنه من الضروري أن تعترف الدول الحائزة للأسلحة النووية بهذه المناطق وأن تقدم ضمانات غير مشروطة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها إلى جميع الدول في هذه المناطق. كما نود أن نعيد التأكيد على أهمية التفعيل الكامل لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ونشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى البروتوكول الملحق بها في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، يسرني أن أعلن أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد أخرجت عملياتها الداخلية وستوقع على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في فيينا، بالنمسا.

وبينما نركز على التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل وانتشارها، لا يسعنا أن نتجاهل التحدي الذي تشكله الأسلحة التقليدية، لا سيما الذخائر العنقودية، التي تشكل أيضا تهديدا للسلام والأمن البشري والتنمية لما لها من أثر مدمر على المدنيين وقت استخدامها وبعد ذلك بوقت طويل على حد سواء. وباعتبارها أحد أكثر البلدان تضررا من جراء مخلفات الحرب من المتفجرات، لا سيما الذخائر العنقودية، ترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالتقدم المحرز حتى الآن في تحقيق عالمية اتفاقية الذخائر العنقودية. ونحن نشجع بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد، وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقية إلى النظر في القيام بذلك. ونرحب بالنتيجة الناجحة للاجتماع الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في الفترة من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر في سان خوسيه، ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية في دوبروفنيك، بক্রواتيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، حيث ستقوم الدول الأطراف باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل فينتيان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ والنظر في سبل المضي قدما.

وقد اعتمد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، خطة مؤلفة من ٢٢ إجراء لتحقيق نزع السلاح النووي العام والقابل للتحقق. ويكتسي تنفيذ خطة العمل وكافة الالتزامات التي جرى التعهد بها أهمية بالغة. ومع ذلك، فإننا نأسف لعدم تحقيق تقدم كبير في تنفيذ تلك التدابير، ونعتقد أنه على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال بعيدين عن إطلاق عملية حقيقية لتزع السلاح، من شأنها أن تقود إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

فالتدابير التي تنادي بها قرارات المؤتمرات الاستعراضية هي عبارة عن عقود، سيمكننا التقيد بها بشكل كامل من إحراز تقدم جماعي في اتجاه تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن هذا المنطلق، سنكون بحاجة إلى تكثيف الجهود لضمان نجاح العملية الحالية لاستعراض المعاهدة. ولن يشكل مجرد إعادة تأكيد المبادئ والالتزامات التي جرى التعهد بها نجاحاً حقيقياً. وينبغي أن يكون المؤتمر الذي سيعقد خلال شهر أيار/مايو فرصة لتحقيق اختراق من خلال الدعوة إلى اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك في مجال نزع السلاح.

وليس هناك شك في أن عالمية معاهدة بأهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تخدم الهدف المشترك المتمثل في ضمان الأمن الجماعي. والمغرب يؤكد أهمية الانضمام إلى المعاهدة وإبرام جميع دول منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل، لاتفاقات ضمانات واسعة النطاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نعتقد أنه من المهم للغاية عقد مؤتمر دولي بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بدون مزيد من التأخير، تنفيذاً لخطة العمل المتعلقة بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وسيتيح هذا المؤتمر فرصة تاريخية لإطلاق عملية من شأنها تخليص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وتعزيز السلم والأمن الإقليميين.

الجماعات الإرهابية أو الأطراف من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل لن يصبح مجرد افتراض.

ولم يعد كافياً تقديم تقييمات سنوية أمام هذه اللجنة تفيد بجمود آليات نزع السلاح النووي وعدم إحراز تقدم حقيقي في اتجاه القضاء على الأسلحة النووية. ولا تزال مقتنعين بأن الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل لا تضمن الأمن أو الاستقرار الفعال على المستويين الإقليمي والدولي. فأمن الجميع يكمن في الحوار والاحترام المتبادل وإقامة شراكات اقتصادية مواتية للتنمية البشرية الفعالة والمستدامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد السعد (المملكة العربية السعودية).

ويمثل وجود أسلحة الدمار الشامل تهديداً مستمراً عالي المخاطر، لا يزال يلقي بظلاله على مستقبل العالم. والعواقب التي لا رجعة فيها لاستخدام الأسلحة النووية على البيئة وحيات الإنسان تتطلب منا إحراز تقدم جدي في اتجاه حظر أسلحة الدمار الشامل، وهي الأسلحة الوحيدة التي لا تخضع لقاعدة حظر عالمية. وفي هذا السياق، ترحب المملكة المغربية بعملية المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وسوف تستمر في المشاركة فيها. ونأمل أن يوفر مؤتمر فيينا لعام ٢٠١٤ زخماً جديداً لهذه العملية، وذلك لضمان تحقيقها قيمة مضافة حقيقية للجهود الرامية إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

إن جميع البلدان الملتزمة بتعزيز التعددية والدفاع عن الشرعية الدولية تتفق على أهمية التنفيذ الفعال لجميع أحكام المعاهدات الدولية الخاصة بتزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك لبناء عالم يسوده السلام والأمن للجميع. وتحقيقاً لهذه الغاية، من واجبنا المشترك عدم ادخار أي جهد لبلوغ أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لا تزال تشكل حجر الزاوية للنظام العالمي لتزع السلاح وعدم الانتشار النووي ولاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

خال من الأسلحة النووية. ومما يشجع المغرب التصديقات الجديدة على المعاهدة، وهو يعرب عن أمله في أن يكون لهذا الزخم التأثير اللازم على دول المرفق ٢.

ومن الأهمية القصوى بمكان التقييد بدقة على الصعيد العالمي بالتزامات عدم الانتشار وقواعد السلامة والتدابير المتعلقة بالأمن النووي التي وضعتها المؤسسات الدولية. كما يجب على جميع الدول احترام الالتزامات التي تعهدت بها في إطار سيادتها الكاملة. ويؤيد المغرب الدور المركزي لوكالة الطاقة الذرية في هذه المجالات، ويدعو إلى دعم جهودها وإلى تعزيز قدراتها المالية والبشرية.

وبينما نتكيف مع التحديات العالمية الجديدة، لا ينبغي مع ذلك استخدام تعزيز قواعد الأمن والسلامة النوويين كعقبات تعترض التنمية والاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعطي المملكة المغربية الأولوية لتبادل المعلومات والخبرات، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال الأمن النووي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة. وتحقيقا لهذه الغاية، تشارك المملكة المغربية في عدد من المبادرات الدولية، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وعملية مؤتمرات قمة الأمن النووي.

والتداول غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها يمثلان، فضلا عن المعاناة والمأساة الإنسانية الناجمة عنهما، تحديا حقيقيا لاستقرار الدول وأمنها وتنميتها، لا سيما في أفريقيا. ويعتقد المغرب أن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي يمثل ركيزة أساسية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتيجة لتطوير الأسلحة من جميع الأنواع، بما في ذلك بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار غير المشروع بها والصلات القائمة بين شبكات تهريب الأسلحة والجماعات الإرهابية، يدفعنا الوضع الحالي المقلق للغاية في منطقة الساحل

ولدى المغرب اقتناع راسخ بأن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية سيتطلب تفعيل آليات الأمم المتحدة المسؤولة عن نزع السلاح، وخاصة مؤتمر نزع السلاح. ويعتمد تعزيز فعالية هذه الآليات على توفر الإرادة السياسية لدى الدول واحترام الالتزامات والتعهدات المقطوعة. ونحن نتفق مع الاستنتاج الذي مفاده بأن مشاكل مؤتمر نزع السلاح مشاكل ذات طابع سياسي. وندعو إلى توخي المرونة لتمكين المؤتمر من التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل متوازن من شأنه تمكينه من القيام بدوره الكامل باعتبارها المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لترع السلاح الذي أنشأت ولايته الدورة الاستثنائية المكرسة لترع السلاح في عام ١٩٧٨. ولا يزال وفد بلدي مستعدا للنظر بروح بناءة في أي مقترح أو مبادرة تهدف إلى بث روح جديدة في آليات نزع السلاح، بما في ذلك الجمود الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح. ولا يزال المغرب متمسكا بسلامة ولاية مؤتمر نزع السلاح.

وعلى نفس المنوال، فإن اللجنة الأولى مدعوة إلى مواصلة المناقشات حول سبل تعزيز وتقوية فعالية عملها. وسيسهم وفد بلدنا، الذي قدم عددا من المقترحات بشأن هذه المسألة، بشكل فاعل في المشاورات غير الرسمية التي اقترحنا أن تترأسونها، سيدي، خلال هذه الدورة.

يعبر إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ وإعلانات الوقف الاختياري للتجارب النووية عن وعي المجتمع الدولي بضرورة وضع حد لهذه التجارب والتمهيد لترع السلاح العام والكامل. ومع ذلك، يظل تحقيق هذا الهدف متوقفا على بدء نفاذ المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها لجعل حظر التجارب النووية حظرا شفافا ولا رجعة فيه وقابلا للتحقق. وفي هذا الصدد، فإن تصديق الدول النووية على المعاهدة أمر بالغ الأهمية لتحقيق هذا الهدف. وسوف تعزز عالميتها نظام عدم الانتشار النووي وتؤدي إلى بناء عالم

تنفيذه مع الاحترام الكامل لحق الدول في الحصول على وسائل الدفاع عن استقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وفي الختام، نعتقد أن نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن تظل في صميم شواغل المجتمع الدولي. إن كثرة وتنوع التحديات المقبلة تقتضي منا جميعاً إظهار الإرادة السياسية اللازمة ومضافة جهودنا، وبذلك نظهر تمسكنا الصارم بتعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. إن السلام من خلال نزع السلاح هو مصلحة عامة للبشرية، وينبغي علينا ألا ندخر جهداً في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وأقل ميولاً للدخول في سباق للتسلح على نحو يضر بمكافحة الفقر والأوبئة وتدهور بيئتنا.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أهنيئ باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السفير راتراي على انتخابه رئيساً لهذه اللجنة الأولى الهامة للغاية. إن وفد بلدي لعلى ثقة تامة بأن هذه الدورة ستسفر عن نتيجة ناجحة تحت قيادته المقتدرة وخبرته الغنية للغاية.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2).

في سبيل بناء عالم يسوده السلام والرخاء تظل مسألة نزع السلاح مسألة ذات أولوية قصوى وأهمية بالغة. وصحيح أن سياسات الهيمنة والقوة التي اتسمت بها الحرب الباردة، إلى جانب سياسة إبراز العضلات واستمرار الابتزاز واستخدام وسائل الحرب لا تزال سافرة ومتكررة إلى اليوم علاوة على تحويلها إلى إجراءات حقيقية. ومن الصحيح أيضاً أن أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص تواصل ابتزاز إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذات الكرامة باستخدام الأسلحة النووية على أساس إجراء ما يسمى بمناورات الحرب النووية الموجهة ضد تلك الدولة، على الرغم من المطالبة

والصحراء أكثر من أي وقت مضى إلى تكثيف جهودنا لتعزيز التعاون بين دول المنطقة على أساس نهج شامل للجميع.

وفي هذا السياق، استضاف المغرب المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني حول أمن الحدود، بمشاركة دول شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، وكذلك الشركاء الإقليميين والدوليين. وقد جدد المؤتمر الالتزام المستمر للمملكة بتحقيق الأمن والاستقرار في أفريقيا والذين تأثروا جراء تزايد أنشطة الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. والمغرب مقتنع بأن أمن المناطق الحدودية يتوقف على إعادة تنشيط العلاقات بين دول الجوار والشركاء الدوليين في إطار حوار منظم وإيجابي.

وبهذه الروح أيضاً، تدعم المملكة بحزم برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. كما يرحب المغرب بنجاح الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والذي عقد خلال شهر حزيران/يونيه، ويشيد بالجهود التي بذلها الممثل الدائم لأفغانستان بصفته رئيس الاجتماع.

أخيراً، يكرر المغرب تقديره لاتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١١٧ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي أكد مجدداً من خلاله دعمه للصكوك والعمليات الدولية التي من شأنها الإسهام في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

يرحب المغرب بقرب بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة. إن المغرب على اقتناع بأنه من لضمان أن يحقق هذا الصك أهدافه، فإن من الضروري ضمان الشفافية والإنصاف في

فورية نحو تحقيق نزع السلاح النووي، ويشمل ذلك سحب الأسلحة النووية المنشورة في الخارج، وسحب المظلة النووية التي جرى تمديدها إلى بلدان أخرى؛ علاوة على الوقف الفوري لمناورات الحرب النووية التي تستهدف البلدان الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تتخلى الدول النووية عن مذهبها النووي القائم على توجيه الضربة الوقائية النووية، وينبغي أن تلتزم التزاماً غير مشروط سياسياً وقانونياً بعدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى هذا، ينبغي أن تستجيب القوى النووية أيضاً لنداء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية بصدد التعجيل بافتتاح الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزع السلاح. وقد كان الرئيس كيم إيل سونغ، القائد العظيم للشعب الكوري، سباقاً في الدعوة إلى تحويل العالم بأسره إلى عالم خال من الأسلحة النووية ومنطقة للسلام. وقد كرس جميع جهوده لتحقيق ذلك الهدف. وترحب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترحيباً حاراً بمبادرات المجتمع الدولي الرامية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وتؤيد بقوة الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية.

وليست المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية سوى نتاج للسياسة العدائية والابتزاز النووي من قبل الولايات المتحدة. إن الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذات طابع دفاعي، وهي مبررة للغاية بوصفها تصدياً للابتزاز النووي والسياسات العدائية المنتهجة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يمكن اعتبار تلك الأسلحة تهديداً للبلدان الأخرى التي تربطها علاقات الصداقة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وما زلنا نشهد الدوران في حلقة مفرغة وعلى نحو مستمر من تفاقم التوترات في شبه الجزيرة الكورية. ويرجع ذلك في الأساس إلى السياسة العدائية للولايات المتحدة، وإلى الطابع العدواني للمناورات النووية العدوانية العسكرية المشتركة التي

الاجتماعية للمجتمع الدولي بوقف ذلك. ومما يزيد الأمور سوءاً أن السياسات القائمة على الأسلحة النووية والكيل بمكيالين تفقد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقيات الأخرى المتصلة بزع السلاح مغزاها وتدفع العالم بأسره نحو سباق تسلح نووي. ولا يمكن تبرير هذا النهج الذي تتبعه أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية في تجاهل لالتزاماتها المتعلقة بزع السلاح النووي في ذات الوقت الذي لا تكف فيه عن ممارسة الابتزاز بواسطة الأسلحة النووية مع التشكيك في الأنشطة النووية السلمية ومسألة الحق في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية لا لسبب سوى لأن سياسات هذه البلدان لا تتماشى مع سياسات تلك الدولة، وذلك أمر لا يمكن تبريره بأي ذرائع كانت. وينبغي عدم التسامح مطلقاً مع نظام للعلاقات الدولية المحجفة، يتصرف بموجبه أحد البلدان بصفة الجاني، باستخدام الابتزاز النووي، في حين يخضع البلد الآخر للابتزاز بصفته ضحية.

وندرک جميعاً أن مؤتمر نزع السلاح في جنيف وغيره من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بزع السلاح ما تزال تعاني عجزاً من جراء رفض ١٣ بلداً نزع السلاح النووي، مع أنه لا يمثل سوى جانب واحد فحسب من المسائل المتعلقة بعدم الانتشار. وينبغي أن تولى اللجنة الأولى أولوية قصوى للمضي قدماً بعملية نزع السلاح النووي، تمشياً مع تطوُّع المجتمع الدولي إلى عالم خال من الأسلحة النووية. والأمر الأهم في هذا الصدد أن تكون القوى النووية الحائزة لأكبر مخزونات تلك الأسلحة في طليعة تلك الجهود. ومن شأن هذا النهج السلبي للقوى النووية، التي تواصل مذهبها النووية الموعلة في عدوانيتها، كما هو حالها اليوم، مكتفية في ذلك بإجراء مجرد تخفيض سلمي مرحلي ضئيل لرؤوسها النووية، أن يفسر على أنه ذر للرماد في عيون المجتمع الدولي لا غير.

وينبغي أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية خطوات ملموسة من قبيل القضاء على التهديدات النووية، كخطوات

إن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي هو حق سيادي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهو في الوقت نفسه حق مشروع لها تمارسه بما يتوافق مع القانون الدولي، والنظم الدولية باعتبارها دولة طرفاً في معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. وفي إطار البرنامج الوطني لاستكشاف الفضاء الخارجي، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستواصل مستقبلاً إطلاق السواتل حيث أن هنالك حاجة ماسة إليها من أجل التنمية الاقتصادية الوطنية، مع إبداء أقصى حد من الشفافية، كما فعلنا في الماضي، تمثياً مع الأنظمة الدولية والممارسات المعمول بها. وبوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستفي بالكامل بواجباتها وستسهم بنشاط في الجهود العالمية الدولية لصالح السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والعالم، والازدهار المشترك للبشرية.

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أولاً أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، وأن أهنئ من خلالكم سائر أعضاء مكتب اللجنة على انتخابهم. وإني واثق من أنكم ستوجهون أعمال اللجنة إلى نتيجة مثمرة بخيرتكم الكبيرة وحنكتكم الدبلوماسية المتميزة. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الهامة تحقيقاً لهذه الغاية.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2).

لقد ظل السلام والأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي دائماً على قمة جدول أعمال الأمم المتحدة وتولي نيبال أهمية كبيرة لأعمال هذه اللجنة بشأن هذه البنود الهامة والبنود الهامة الأخرى ذات الصلة. تؤيد نيبال بقوة نزع

تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما دامت السياسة العدائية للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستمرة، فلا يمكن لأي أحد أن يتوقع سلاماً وأمناً في شبه الجزيرة الكورية أو في المنطقة، أو أن يتوقع أي كان تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

إن هذه السياسة الثابتة للولايات المتحدة إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستجعل مسألة إعادة فتح الحوار تزداد صعوبة. فطالما ظلت الولايات المتحدة تشكيل تهديداً دائماً بالابتزاز بالسلح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فليس من خيار أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوى المضي باتجاه تعزيز ردعها النووي. ذاك حق سيادي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأغراض الدفاعية لا يمكن لأحد كان أن يحول دونه.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

لم يعترف وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أبداً بما يسمى بقرار مجلس الأمن الذي يستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويبين وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى موقفه بوضوح شديد. ويرفض مرة أخرى ذلك القرار رفضاً تاماً.

وفيما يتعلق بالمنظومة الدفاعية المضادة للقذائف، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض أي محاولة لتسليح الفضاء الخارجي، بما في ذلك إنشاء منظومة دفاعية مضادة للقذائف موجهة نحو بلدان بعينها. إن الاستخدام السلمي للطاقة النووية واستغلال الفضاء الخارجي هو من الحقوق السيادية للدول ذات السيادة. وتعلق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أهمية كبيرة على بناء صناعة للطاقة النووية اعتماداً على ذاتها وتعتبر هذا العنصر جزءاً هاماً من حلول الطاقة في البلد. إنها تبذل جهداً كبيراً من أجل بناء مفاعل نووي خفيف خاص بها وإنتاج الوقود النووي في البلد.

واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، تحت نيبال على القضاء على جميع مخزونات الأسلحة النووية والكيميائية بأسرع ما يمكن.

وتؤيد نيبال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف المناطق، كخطوات حاسمة إلى الأمام تعطي نزع السلاح معنى حقيقياً، وترحب بأي جهد يرمي إلى إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

تعلق نيبال أهمية كبيرة على المفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار بهدف تعزيز الملكية والمداولات والمسؤولية الجماعية من أجل عمل عالمي جماعي. ويجب تنشيط مؤتمر نزع السلاح، المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، دون تأخير، من حيث هيكله وأساليبه عمله على حد سواء، ويجب استخدامه للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف، بما في ذلك الإبرام المبكر لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي تؤيدها نيبال بقوة.

إن انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد أودى بحياة الملايين وأصبح مصدراً لاستمرار النزاعات وتفاقم العنف المسلح في أنحاء مختلفة من العالم. ولا مغالاة في التشديد على صلته الوثيقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، نرحب بما تم مؤخراً في نيويورك من اعتماد وثيقة ختامية تتوافق الآراء تسلط الضوء على التزام المجتمع الدولي المتجدد بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وتأمل نيبال أيضاً أن يؤدي تصديق ٥٣ دولة على معاهدة تجارة الأسلحة الشهر الماضي ودخولها لاحقاً حيز النفاذ اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، إلى قطع شوط بعيد تجاه كفالة ضوابط رقابية دولية في مجال تجارة الأسلحة التقليدية من خلال صك ملزم قانوناً.

السلاح العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية، بطريقة محددة بإطار زمني. وما فتئت نيبال تدعو باستمرار إلى تعزيز نزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي، من أجل الإسهام على نحو كبير في، أولاً، صون السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وثانياً، تحرير الموارد الثمينة التي تهم الحاجة إليها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى وجه الخصوص من أجل القضاء على الفقر المدقع والجوع.

لا تعرف الآثار المترتبة على أسلحة الدمار الشامل الحدود الإقليمية أو الوطنية، وتعم آثار الكوارث النووية واسعة النطاق جميع القطاعات والاقتصادات والأقاليم. ويسفر أي تفجير لترسانة نووية عن عواقب كارثية وطويلة الأجل على الحياة الإنسانية والبيئة. وليست هناك أي قوة في مأمّن من خطر هذه الكوارث. ولذلك ينبغي أن يواصل المجتمع العالمي التساؤل بمهمة أكبر عن جدوى استمرار وجود مخزون الرؤوس الحربية النووية ونظم إيصالها، فضلاً عن المحاولات الرامية إلى استمرار انتشارها، ويجب أن يضطلع المجتمع الدولي بمسؤوليته عن بلورة التزام عالمي قوي بقضية عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وإزالتها ضمن فترة محددة زمنياً.

إن نيبال مقتنعة بأنه لا يوجد ضمان مطلق بعدم استخدام الأسلحة النووية سوى الإزالة الكاملة لها. وريثما يتم ذلك، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية كفالة ضمانات أمن سلبية فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتؤيد نيبال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وتؤكد أهمية التدابير القوية والموثوقة للسلامة والأمن النوويين. وفي حين نشدد على أهمية الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، تؤيد بقوة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتدين نيبال استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان في العالم. وبصفتها طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

وفي حين يبذل المركز جهوداً جيدة لتعزيز الخطابات الإقليمية في جدول الأعمال الهام للسلام ونزع السلاح، فإنه يعتمد إلى حد كبير على التبرعات الطوعية لإنجاز برامجه. إن نيبال ملتزمة بتعزيز المركز بوصفه كياناً تابعاً للأمم المتحدة، مكرساً للسلام والأمن الدوليين، وتدعو إلى رفع مستوى الدعم للمركز من المجتمع الدولي، ولا سيما من جانب الدول الأعضاء من منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وعلى غرار السنوات السابقة، إلى جانب البلدان الراحية الأخرى، ستعمل نيبال قريباً على تقديم مشروع قرار إلى هذه اللجنة بعنوان "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ"، ويتطلع وفد بلدي إلى استمرار الدعم من جميع الوفود لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما كان الحال دائماً. ويشارك وفد بلدي بشكل بناء فيما يخص المسائل المتعلقة بالتدفق الحر للمعلومات والحق في الخصوصية، بما في ذلك مسائل الحكم الرشيد وأمن الفضاء الإلكتروني.

وفي الختام، تقع على عاتق هذه اللجنة مسؤولية هامة، بوصفها منتدى تفاوضياً حقيقياً متعدد الأطراف وشاملاً للجميع، في توجيه مسار نزع السلاح وعدم الانتشار والسلام والأمن الدوليين. وإن وفد بلدي على ثقة بأن اللجنة تحت قيادتكم القديرة، سيدي، ستواصل تكريس وقتها وطاقاتها لتوسيع نطاق التفاهم، وإيجاد توافق في الآراء وبناء الثقة بين الدول الأعضاء، بهدف جعل العالم مكاناً ينعم بالأمن والاستقرار والسلام والرخاء للجميع ليعيشوا فيه.

السيدة بينيا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): أولاً، أود أن أعرب عن مدى سعادة وفد بلدي برؤيتكم، سيدي، تترأسون هذه الدورة للجنة الأولى. كما أرحب بالأعضاء الآخرين في المكتب وممثلي الأمانة العامة. وأؤكد لكم دعم والتزام وفد بلدي للتوصل إلى نتيجة ناجحة لمداولات اللجنة.

لقد أصبح الإرهاب لعنة تطارد صون السلام والأمن الدوليين، لا سيما خطر وقوع الأسلحة الخطيرة في الأيدي الخطأ. وفي هذا الشأن، فإن موقف نيبال حدده بوضوح دولة صاحب المقام رئيس الوزراء، السيد سوشيل كويرالا، في البيان الذي أدلى به في المناقشة العامة للجمعية العامة الشهر الماضي عندما قال:

"إن الإرهاب لعنة على البشرية. وهو تهديد خطير للسلام والأمن والتنمية. وتدين نيبال وبشكل قاطع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. نحن نتشاطر القلق إزاء تزايد ويلات الإرهاب والتطرف والأصولية الدينية." (A/69/PV.14، صفحة ٢)

وبناء على ذلك، نحث على التنفيذ الفعال لأحكام تدابير الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وكذلك التأكيد بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ولا نزال نعتقد أنه يمكن التصدي للإرهاب على نحو أفضل تحت رعاية الأمم المتحدة باستجابة عالمية منسقة.

وبوصفها الجهة المضيفة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، ترى نيبال أنه ما زال هناك الكثير مما يمكن تحقيقه عن طريق تنشيط عملية كاتماندو لتيسير الحوار والمداولات من أجل تعزيز التفاهم والتعاون وبناء الثقة في المنطقة وخارجها، ومن ثم تمكين المركز من الوفاء بالولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة.

ولا يزال المركز يعزز الحوار وبناء الثقة عن طريق تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية بشأن المسائل المواضيعية والاضطلاع بمشاريع بناء القدرات، وتعزيز أنشطة التوعية لديه وتحسين دور الدعوة بغية هئية بيئة مواتية يمكن فيها التصدي للتحديات في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه ومنع تحويل وجهتها إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة والإرهابيين أو غيرهم من المتلقين غير المرخص لهم.

إن بيرو طرف في اتفاقية الذخائر العنقودية وقد قدمت تقرير الشفافية الذي يغطي الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس ٢٠١٣. وقد حدد التقرير جميع الأسلحة العنقودية في البلد، التي سيتعين تدميرها بحلول عام ٢٠٢١، عندما تكون بيرو قد أتمت فترة الثماني سنوات المنصوص عليها في المادة ٣ من الاتفاقية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تفكر النرويج والمجتمع الدولي في إمكانية تقديم المساعدة التقنية إلى بيرو في تدمير الذخائر العنقودية.

إن بلدي يولي أهمية بالغة لترع السلاح النووي وعدم الانتشار لأن هدفنا الأساسي هو إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية وإدامته. وبالتالي نكرر النداء إلى جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لكي تفعل ذلك فوراً وبدون قيود. كما ندعو الدول النووية إلى التحرك نحو إزالة الأسلحة النووية على نحو فعال ويمكن التحقق منه. وفي هذا الصدد، تأمل بيرو أن يحرز المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ تقدماً إيجابياً وكبيراً في تنفيذ المعاهدة.

وتؤكد بيرو على الحاجة إلى دعم العملية المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي أطلقتها النرويج في آذار/مارس ٢٠١٣، والتي تابعتها المكسيك بتنظيم المؤتمر الثاني في ناياريت في شباط/فبراير من هذا العام. ونشكر النمسا على عرضها استضافة المؤتمر الثالث في فيينا في كانون الأول/ديسمبر. وتعتقد بيرو أن الهدف النهائي الذي يجب أن يسعى الجميع إليه هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتدعو بيرو إلى إضفاء الطابع العالمي على النظم التي تحظر أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، نحن ممتنون للعمل

تؤيد بيرو البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2) وممثل كوستاريكا في وقت سابق اليوم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن بيرو بلد محب للسلام وهي طرف في الصكوك الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن نتطلع إلى بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة الوشيك في كانون الأول/ديسمبر. فذلك الصك مهم جداً بالنسبة لبلدي، لأن من شأنه أن يسمح بتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات. وقد وقعت بيرو على المعاهدة في أيلول/سبتمبر؛ وتشارك حالياً في المشاورات الداخلية بغية التصديق عليها في أقرب وقت ممكن. ونرحب بالدور القيادي للمكسيك في التحضير لأول مؤتمر للدول الأطراف في المعاهدة، وترحب بعرض ألمانيا لاستضافة الجولة الثانية من المشاورات في برلين في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

وبالنظر إلى قلق المجتمع الدولي من صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتوزيعها غير المشروع، فضلاً عن تراكمها وانتشارها غير الخاضع للمراقبة في العديد من مناطق العالم، يرحب وفد بلدي بعقد الاجتماع الخامس للدول الذي يعقد كل سنتين، في حزيران/يونيه، للنظر في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للعمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتكرر بيرو التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

و تكرر بيرو نداءها الداعي إلى تحسين تبادل المعلومات على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، ولا سيما بشأن تتبع القضايا وأنواع المعلومات الأخرى التي تساعد على منع الاتجار

وعلاوة على ذلك، وكما هو معترف به في تقرير الأمين العام، الذي تقدّره بيرو، فقد أطلق المركز برنامجاً جديداً لمنطقة البحر الكاريبي بشأن التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والأنشطة الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة وتعزيز مساهمتها في نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. يشمل هذا البرنامج دورة تدريبية حصرية للموظفين المدنيين في القطاع الأمني في أمريكا اللاتينية. وتشكر بيرو البلدان التي ساهمت في المركز في دعم لأنشطته وبرامجه في جميع أنحاء المنطقة. وناشد جميع البلدان الحفاظ على دعمها السخي وندعوها إلى حضور الاجتماع الذي سيعقده مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عندما سيتم عرض مجموعة المشاريع للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

بوصف بيرو رئيسة لمدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، فإنها ستعرض أيضاً مشروع قرار بشأن هذا البند اعتمد خلال الدورة العادية الثالثة عشرة لمدونة السلوك، التي عقدت في فيينا خلال شهر أيار/مايو الماضي. ويلتزم بلدي التزاماً راسخاً بضمان التنفيذ الكامل للمدونة، من جميع جوانبها، وتعزيز أنشطة النشر للمضي قدماً بإضفاء الطابع العالمي على المدونة. ونحن نرحب بالبلدان الشقيقة الثلاثة في منطقتنا التي أصبحت أطرافاً في المدونة وهي: أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفيس، وبعقد حلقة دراسية إقليمية في وزارة الشؤون الخارجية في ليما نظمها الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع بلدي. وقد سعينا خلالها لزيادة وعي الدول غير الأعضاء بالمدونة، وناقشنا الاتجاهات الحالية والمستقبلية، والتحديات التي نواجهها فيما يتعلق بالقذائف التسيارية، وتكنولوجيات إطلاق المركبات إلى الفضاء.

إن بيرو تعلق أهمية خاصة على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك

الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة.

وفيما يتعلق بآلية نزع السلاح، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي إعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح على سبيل الأولوية لأنه الهيئة التفاوضية بلا منازع بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يأمل بلدي أن يبذل مؤتمر نزع السلاح كل الجهود الممكنة من جانبه لاعتماد جدول أعمال موضوعي.

وبيرو مقتنعة بأن فعالية بناء الثقة يمكن أن تساعد الدول في المضي قدماً نحو التكامل وتعزيز الآليات والتدابير التعاونية التي يمكن أن تساعدنا على معالجة مسائل الفقر المدقع وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي على سبيل الاستعجال. ولذلك، نعتقد أنه يجب مواصلة دعم البيئة المواتية للحد من الأسلحة وتحديد الأسلحة التقليدية وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل على جميع المستويات. وبهذه الطريقة، ستمكن كل دولة من تخصيص المزيد من الموارد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، مع الأخذ في الاعتبار الوفاء بالتزامات الدولية واحتياجاتها الدفاعية والأمنية المشروعة. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى وجود مساعدة وتعاون دفاعي مشتركين.

وسيكون بلدي هذا العام الميسر مشروع القرار بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقره في ليما عاصمة بيرو. وأود أن أسلط الضوء على أهمية الدعم المقدم والدور الذي يضطلع به المركز الإقليمي في مساعدة دول المنطقة على تنفيذ مبادرات نزع السلاح، وتدابير بناء الثقة، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات، التي تشكل تهديداً خطيراً على أمن المواطنين الإقليمي.

الفاعلة من غير الدول شن الحروب بالمدفعية الثقيلة والدبابات والأسلحة المتطورة. لقد وصلنا مرحلة اللاعودة. ويجب على البلدان المصنعة للأسلحة، وتلك التي لديها إمكانية الوصول إليها، الحفاظ على رقابة صارمة لرسالتها الفتاكة. وفي الواقع، من دون مراقبة مشددة، لا يمكن أن تكون الأسلحة التقليدية فقط متاحة للجهات الفاعلة من غير الدول، بل إن أسلحة الدمار الشامل يمكن أن تكون أيضا في متناول يدها.

إن حقيقة أن الآلاف من الأسلحة النووية جاهزة للنشر في جميع أنحاء العالم فكرة وواقع مخيفين. وفي يوم من الأيام، في مكان ما في العالم، يمكن أن تنشر الأطراف الفاعلة من غير الدول سلاحا أو أكثر من سلاح نووي، متسببة في إحداث فوضى نووية عالمية. ولهذا الأسباب، فإننا نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمؤتمر الدولي المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ونحن حريصون للغاية على تفكيك الدول الأعضاء لرسالتها النووية، كما حدث بالفعل من خلال القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية. وتحقق هذا النجاح نتيجة التعاون الفعال بين العديد من البلدان والمنظمات الدولية.

وترحب جمهورية سان مارينو بمعاهدة تجارة الأسلحة، وتأمل أن تنضم جميع الدول الأعضاء إليها. وفي الختام، تأمل سان مارينو في أن تعتمد جميع الدول الأعضاء في فترة قصيرة من الزمن، مقتبسة ما قالتها السيدة كين مرة أخرى،

”مقاييس جديدة لترع السلاح تتجلى في مؤشرات محددة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات“
(A/C.1/69/PV.2، صفحة ٣).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تمشيا مع برنامج عملنا، ستبادل اللجنة كالعادة وجهات النظر مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، بشأن متابعة القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة في دوراتها السابقة وتقديم التقارير. وسأعلق

الألغام، وتدعمها بشكل كامل، حيث دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فيما يخص بلدي في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. ودمرت بيرو، وفاء منها بالتزاماتها بشكل كامل بالاتفاقية، ٤٢٢ ٣٣٨ لغما مضادا للأفراد في عام ٢٠٠١، وفقا للمادة ٤ من اتفاقية أوتاوا. وقمنا بذلك من أجل التقييد بالموعد النهائي الذي مدته أربع سنوات، الذي انقضى خلال عام ٢٠٠٣ بالنسبة لبلدي.

وأخيرا، أود أن أحتتم بتأكيد التزام بيرو الثابت من جديد، بترع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وإننا ملتزمون ببذل قصارى جهدنا في عمل اللجنة الأولى هذا، لأننا مقتنعون بأن إنجازاتنا في هذا المجال ستسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم سيدي، بمناسبة تعيينكم رئيسا للجنة الأولى. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

إن القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية، يجب أن يظل أولوية مطلقة بالنسبة لنا. ولأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو ضماننا الرئيسي للبقاء على قيد الحياة، فإن سان مارينو مقتنعة بقوة بأنه يجب علينا مواصلة بذل جميع الجهود لتنفيذ التزاماتنا المترتبة علينا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وللأسف، وكما أشارت إلى ذلك السيدة أنغيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، يتعين علينا تغيير نوايانا بشأن كيفية المضي قدما إلى ما وصفته ”بترع السلاح القائم على النتائج“.

إننا نؤيد بقوة رأي السيدة كين. ولا ينبغي لنا أن نكتفي بإعادة تأكيد التزاماتنا الطويلة الأجل، ولكن ينبغي أن نركز على ضمان تحويل النوايا إلى أفعال. وتتمثل الأولوية الرئيسية للأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن. وكلنا شهود على ما يحدث في جميع أنحاء العالم. ويمكن حتى للجهات

تستضيف الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن تنفيذ المعاهدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر في بوغوتا. وستضم هذه المناسبة ما يقرب من ٧٠ مشاركاً يمثلون البلدان الـ ٣٣ لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بهدف النظر في تبادل الخبرات فيما بينهم ومع خبراء من الاتحاد الأوروبي. وتعتقد كولومبيا أن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ينبغي أن تحاول التأكد من أن المجتمع الدولي لا يركز على أسلحة الدمار الشامل فحسب، وإنما أيضاً على مسألة الأسلحة التقليدية بالنظر إلى النطاق الواسع للمشاكل التي يمكن أن تخلقها.

كما نود أيضاً التشديد على الحاجة إلى مواصلة العمل على تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

إن كولومبيا ملتزمة بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني التي أساس اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وبالتالي نعمل بفعالية لتعزيز وتنفيذ اتفاقيات تنظم الأسلحة ذات الأثر الإنساني. لقد كافح بلدي طوال سنوات ضد آفة الألغام المضادة للأفراد، التي ترتبط في كولومبيا حصراً باستعمال هذه الأسلحة من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة. وتدين كولومبيا هذه الجماعات لاستخدامها الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، مثل الألغام المضادة للأفراد، التي تؤثر أساساً على السكان الريفيين. وندعو المجتمع الدولي للانضمام إلى ندائنا من أجل جعل كولومبيا خالية من الألغام المضادة للأفراد. وفي ظل كفاحه

أولا هذه الجلسة، لتمكيننا من النظر في هذا الموضوع في إطار غير رسمي وفقاً للممارسة المتبعة في اللجنة.

عُلفت الجلسة الساعة ١٧/٠٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٢٥.

السيد رويث بلانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):
يؤيد وفد كولومبيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل كوستاريكا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

بما أن المسؤولية الرئيسية للجنة الأولى هي العمل من أجل السلام والأمن الدولي، فإني أناشد جميع الوفود الوفاء بالتزاماتها بترع السلاح وعدم الانتشار حتى تتمكن من إحراز تقدم في هذه الدورة. وأود أيضاً أن أشدد على أن كولومبيا، وهي تقليدياً بلد محب للسلام ويحترم القانون الدولي، تؤمن بتعددية الأطراف التي اعتمدت في سياقها صكوك نزع السلاح القانونية الدولية الرئيسية. فقد شارك بلدي بنشاط في التماس التزامات تعضد المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وبالنسبة إلى كولومبيا، التي تشارك حالياً في حوار سلام، فإن المسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات تحمل أهمية خاصة. فقد عانينا طوال أكثر من ٥٠ عاماً من الآثار السلبية التي يخلفها الاتجار غير المشروع بالأسلحة، الذي يوجب السلوك الإجرامي والعنف اللذين لا يسببان مشاكل إنسانية خطيرة فحسب، بل يؤثران أيضاً في إمكانات تحقيق التنمية.

وبسبب الأثر المدمر للاتجار غير المشروع بالأسلحة، تتطلع كولومبيا إلى قرب بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، وإلى التنفيذ الكامل والفعال لذلك الصك. وبالنظر إلى الأهمية التي يعلقها بلدي على معاهدة تجارة الأسلحة، يسرني أن أعلن أن كولومبيا سوف

دون حصول الكيانات المسلحة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل والوسائل الكفيلة لإطلاقها. ويسرنا أن نقول إننا سنطلق خطة عملنا الوطنية لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ببوغوتا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

كما تدرك كولومبيا أهمية بث حياة جديدة في مؤتمر نزع السلاح حتى يتسنى له أن يبدأ عمله الموضوعي بشأن التفاوض على ثلاثة صكوك على الأقل: معاهدة بشأن المواد الانشطارية التي تستخدم في تصنيع الأسلحة النووية؛ واتفاقية بشأن الضمانات الأمن السلبية؛ والتوصل إلى اتفاق بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ومن الأهمية بمكان تحقيق إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تشكل حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

ومن المهم التأكيد مجدداً على أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو السبيل الوحيد لمنع الانتشار. ولذلك نرحب بالتصديقات الأخيرة على تلك المعاهدة وندعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد، وبخاصة الدول المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة، أن تصبح أطرافاً فيها. كما تدرك كولومبيا تماماً الآثار الإنسانية الكارثية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية وما برحت تعمل على هذه المسألة. فقد شاركنا بنشاط في المؤتمرين الدوليين بشأن هذه المسألة اللذين عقدا في أوغندا عام ٢٠١٣ وفي ناياريت، بالمكسيك هذا العام. ونحن ملتزمون بهذه المسألة، وسنحضر المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المقرر عقده يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر في فيينا.

وفي الختام، فإن وفد بلدي على استعداد للعمل بصورة بناءة في اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والستين ويتمنى للجنة كل النجاح. ونحن على ثقة في أن جميع الدول الأعضاء ستعمل معاً للتصدي للتحديات التي تواجهها في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي.

الطويل الأمد مع هذه المشكلة، يتمتع بلدي بخبرة كبيرة في مختلف عناصر العمل المتكامل ضد الألغام المضادة للأفراد والواردة في العديد من السياسات الوطنية بدءاً من تعزيز المؤسسات لمساعدة ضحايا الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة وغيرها من الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وتكرر كولومبيا استعدادها لمواصلة تقاسم خبرتها ودرايتها المحلية مع المجتمع الدولي في تنفيذ جميع عناصر الإجراءات المتكاملة لمكافحة الألغام الأرضية.

وتلتزم كولومبيا التزاماً قوياً بترع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، على النحو الوارد في المادة ٨١ من دستورنا، الذي يحظر تصنيع واستيراد وحيازة واستعمال الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية. وتغتنم كولومبيا هذه الفرصة لكي تدين بشدة استخدام هذه الأسلحة في أي ظرف من الظروف وأياً كان مرتكبها، سواء أكان دولة أو جهة من غير الدول.

وأود الإشارة بشكل خاص إلى تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وما زلنا ندعو إلى الانضمام العالمي إليها والتنفيذ الفعال لركائزها الأربع: نزع السلاح الكيميائي، وعدم الانتشار، وتوفير المساعدة والحماية ضد استخدام هذه الأسلحة، وتعزيز التعاون الدولي لاستخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية. وندعو أيضاً إلى الانضمام العالمي إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وهي أول معاهدة نزع سلاح متعددة الأطراف تحظر فئة كاملة بعينها من أسلحة الدمار الشامل. وذلك هو السبيل الوحيد للقضاء على التهديد بالاستخدام المغرض لمسببات الأمراض.

ونوه أيضاً بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالإجماع، الذي يعد أداة للحيلولة

الخفيفة. كما نشدد مرة أخرى على أهمية الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها بغية تنسيق جميع الجهود لوضع حد لتلك التجارة. ونتطلع بسرور بالغ إلى قرب بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، نظرا لإنجاز التصديق الخمسين اللازم لدخول المعاهدة حيز النفاذ. في ذلك السياق، نحن الآن في مرحلة متقدمة للغاية في عملية التصديق في المجلس الوطني لباراغواي. ونأمل أن تتمكن من استكمال التصديق قبل نهاية العام حتى يتسنى إدراج باراغواي فيما بين الدول الأطراف.

وفيما يتعلق بالتعاون والمساعدة الدوليين، نود أن نسلط الضوء على إنجازاتنا الوطنية الهامة هذا العام. عقدنا في آذار/مارس في عاصمتنا أسونسيون، دورة تدريبية إقليمية، اشتركت في تنظيمها حكومة باراغواي ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بشأن الإدارة التقنية والمبادئ التوجيهية للتعامل مع الذخائر والمتفجرات. في ذلك الصدد، نشدد على الدور البالغ الأهمية للتعاون الدولي، ولا سيما في حالة باراغواي، فيما يتعلق بمجال التدريب على استخدام التكنولوجيات الجديدة للتعقب ووسم وتحديد الأسلحة، وإنشاء قواعد بيانات، على سبيل المثال لا الحصر لأهم العناصر.

السيدة راجواناريفلو (مدغشقر) (تكلمت بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذه الدورة، لا يفوتني في هذه المناسبة أن أعرب عن تهناتي وفد بلدي الحارة لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في دورتها التاسعة والستين. وإني على اقتناع بأنه من خلال خبرتكم سيكلل عملنا بالنجاح. كما أتوجه بالتهاني إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم، السيد إبراهيم الدباشي ممثل ليبيا، على جهوده الجديرة بالثناء. وأود أن أطمئنكم، سيدي، على كامل دعم وتعاون وفد بلدي.

السيد بينيتو رودريغيث (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في المناقشة العامة للجنة الأولى، أتمنى لكم بالنيابة عن جمهورية باراغواي، سيدي الرئيس، كل التوفيق في رئاسة هذه الدورة. ونؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل كوستاريكا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

عقدنا في حزيران/يونيه الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وسن عقد خلال نحو ستة أشهر، في أوائل عام ٢٠١٥، المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. في ذلك الصدد، نشير إلى الالتزام الثابت لجمهورية باراغواي بترع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في مختلف الجوانب بوصفها عناصر بالغة الأهمية في صون السلام والأمن الدوليين. إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبلدنا دولة طرفا فيها، سيكون الخطوة الأولى نحو كفالة تحقيق الأجيال المقبلة لحلم العيش في عالم حال تماما من الأسلحة النووية وتجارب الأسلحة النووية. كما نشير إلى أن باراغواي صدقت على الإعلان الذي صدر مؤخرا في الاجتماع الوزاري السابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر هنا في المقر.

وتدرك باراغواي الولايات التي تمثلها التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للمجتمعات في منطقتنا وللعالم بأسره، فضلا عن الجرائم ذات الصلة مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات وما إلى ذلك. ولذلك نحث مرة أخرى المجتمع الدولي على تكثيف جهوده لكفالة تحقيق النتائج الملموسة والمثمرة حتى تتمكن من القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

في ما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي والذين لا يزالان في صميم شواغلنا.

من المؤسف للغاية أن الدول لم تتمكن، أثناء دورة اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ والتي عقدت في أيار/مايو في نيويورك، من التوصل إلى توافق في الآراء، حيث استمرت الخلافات بشأن المسار الذي يجب لمعاهدة عدم الانتشار أن تتخذه.

ولا يمكن إنكار التهديد الخطير للغاية الذي يشكله وجود الأسلحة النووية على البشرية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالمؤتمرين المعقودين في أوغلو في عام ٢٠١٣ وفي نايريت، المكسيك، في شباط/فبراير ٢٠١٤، ويرحب بعقد مؤتمر آخر من هذا القبيل في النمسا في كانون الأول/ديسمبر. ويجب أن تستمر سلسلة المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية لضمان التوافق العالمي على حقيقة أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي وحدها التي يمكن أن تضمن بقاء الجنس البشري. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدي عن تأييده للدعوات العديدة الموجهة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية للوفاء بالتزاماتها عملاً بأحكام القرار ٣٢/٦٨ بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وبالمثل، ترحب مدغشقر بالاحتفال الأول باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر، ويحدونا الأمل في التنفيذ الكامل لتوصيات المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ وأن يُعقد المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، وهو المؤتمر الذي كان من المقرر عقده في عام ٢٠١٢.

إن مدغشقر، شأنها شأن عدد من البلدان، تؤيد استخدام الطاقة النووية في التنمية الاقتصادية ولتغطية الاحتياجات من الطاقة، عملاً بالمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة

بالرغم من أن كل ما يلزم قوله قد ذكرته بالفعل الوفود التي تكلمت قبلي، يرى وفد بلدي أن صوتاً إضافياً لا يمكن أن يكون مجرد تكرار. أود أن أعرب عن تأييدي للذين يرغبون في أن يصبح نزع السلاح نظاماً عاماً وكاملاً، وأن يستتب الأمن للأجيال القادمة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، والبيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.169/PV.2).

ويأسف وفد بلدي لأن نظام الأمم المتحدة لترع السلاح ما زال يعاني من الجمود الذي دام ١٠ سنوات نتيجة عدم وجود اتفاق، ولا سيما غياب الإرادة السياسية. إن النظام بحاجة إلى إعادة تنشيط، وندعم الدعوات لحركة عدم الانحياز المؤيدة للإبقاء على هذه الهيئة الفريدة التي تضطلع بدور حصري في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف بهدف إبرام صك قانوني دولي معني بتزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، يعرب وفد بلدي عن استيائه لأن هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح لم تكن في وضع يمكنها من تحقيق توافق في الآراء فيما يتعلق بتوصيات الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٩. ومع ذلك، نؤكد من جديد على أهمية دور الهيئة بصفتها الهيئة الوحيدة المتخصصة لتعزيز الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ولا بد من تنشيط هذه الهيئات وإصلاحها.

ونلاحظ أنه، من جهة، أحرزت الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة بعض التقدم بشأن المسائل المتصلة بتزع السلاح من خلال سلسلة من المناسبات الإقليمية والمتعددة الأطراف والاجتماعات الرفيعة المستوى وحلقات العمل لتعزيز القدرات التفاوضية بشأن مسائل نزع السلاح. ومن ناحية أخرى، زاد عدد الأزمات والتحديات، مما أسفر عن توترات، لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط، ويتعرض الأمن الدولي لتهديد متزايد. وفي مواجهة كل ذلك، لا بد من تكثيف الجهود التي نبذلها من أجل نزع السلاح بشكل عام، وبشكل خاص

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أهمية تعددية الأطراف للمناقشات المتعلقة بترع السلاح ولتحقيق نتائج مرضية للجميع. وينبغي لنا أن نولي الأولوية لروح الحوار الصريح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لممثل إندونيسيا بشأن نقطة نظامية.

السيد إزنومو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أ طرح نقطة نظامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بمسألة الأسبقية على قائمة المتكلمين في جلسات المناقشة العامة والمناقشة المواضيعية للجنة الأولى.

تود الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز لفت الانتباه إلى الفقرة ١ من مرفق القرار ٢٧٦/٦٥ بشأن مشاركة الاتحاد الأوروبي في أعمال الأمم المتحدة، والتي تنص على أنه:

”يجوز لممثلي الاتحاد الأوروبي، وفقا لهذا القرار ولأغراض عرض المواقف التي يتفق عليها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ما يلي: ... المشاركة، بناء على دعوة توجه إليهم، في المناقشة العامة للجمعية العامة، وفقا للترتيب المتبع فيما يتعلق بمشاركة المراقبين ومستوى المشاركة“.

وعلى هذا الأساس، تود الحركة أن تسجل طلبا لأن يتاح في الدورات المقبلة للجنة الأولى، لجميع المجموعات الإقليمية والسياسية التي تمثلها دول أعضاء الحق في التكلم قبل الاتحاد الأوروبي، ما لم يكن الاتحاد الأوروبي ممثلا أيضا بدولة عضو. وتقر الحركة بأنه كانت هناك حالات في الماضي تكلم فيها الاتحاد الأوروبي قبل الدول الأعضاء التي تمثل مجموعات إقليمية أو سياسية. وتؤكد الحركة أنه قد حان الوقت للتغيير وإرساء ممارسة عامة تقضي بمنح المجموعات الإقليمية والسياسية التي تمثلها إحدى الدول الأعضاء الأولوية في قائمة المتكلمين.

النووية، وتشجع الأبحاث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها السلمي. ويدعو وفد بلدي البلدان التي لم توقع بعد على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى القيام بذلك بغية ضمان الانضمام العالمي للمعاهدة بهدف دخولها حيز النفاذ. وينضم وفد بلدي إلى الآخرين في دعوة جميع أطراف معاهدة عدم الانتشار إلى إبداء المزيد من الإرادة في تجديد التزامها حيال المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، يرحب وفد بلدي بتدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا ويغتنم هذه الفرصة ليعرب عن امتنانه لخبراء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على زيارتهم إلى بلدي، بناء على دعوة من حكومة بلدي، مما يدل على رغبتنا في الاضطلاع بجميع التزاماتنا فيما يتعلق بترع السلاح ومنع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل من جميع جوانبه. وتكرر مدغشقر تأكيد أهمية التعاون الإقليمي والدولي في منع حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل.

وعلاوة على ذلك، ترحب مدغشقر ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر، والذي أصبح وشيكا. غير أن تنفيذها يتطلب احترام سيادة كل بلد وينبغي ألا تُستخدم كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان. ونرحب أيضا بتعزيز التعاون والمساعدة فيما بين الدول من خلال اعتمادها بتوافق الآراء للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبالمثل، يرحب وفد بلدي باعتماد الوثيقة الختامية لاجتماع حزيران/يونيه الماضي، والتي تتضمن توصيات تتعلق بتنفيذ برنامج العمل على جميع المستويات، فضلا عن إدارة المخزونات والتدابير الرامية إلى تأمين الأسلحة النارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا بشأن نقطة نظام.

السيد أديجولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. إن المجموعة الأفريقية، وفي ممارسة الحق في إثارة نقطة النظام هذه، تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن مسألة الأسقية في قائمة المتكلمين خلال المناقشة العامة والمناقشة المواضيعية اللتين أحرهما اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والستين هذه. ونود أن نذكر أن ترتيب المتكلمين للمناقشة العامة في هذه الدورة لا ينبغي أن يعتبر سابقة بالنسبة للاجتماعات المقبلة.

وتود المجموعة الأفريقية أن تؤكد على أنه، وبالرغم مما حصل في الماضي، تنص الفقرة ١ من مرفق القرار ٢٧٦/٦٥ بشأن مشاركة الاتحاد الأوروبي في أعمال الأمم المتحدة، صراحة على أنه

”يجوز لممثلي الاتحاد الأوروبي، لأغراض عرض المواقف التي يتفق عليها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. [...] المشاركة، بناء على دعوة توجه إليهم، في المناقشة العامة للجمعية العامة، وفقا للترتيب المتبع فيما يتعلق بمشاركة المراقبين ومستوى المشاركة“.

وفي هذا الصدد، تود المجموعة الأفريقية أن توضح بأنه عندما يتكلم أحد أعضاء المجموعة الأفريقية بالنيابة عن المجموعة، يتكلم العضو قبل الاتحاد الأوروبي إذا كان هذا الأخير يمثل وفد مراقب. وتؤكد المجموعة بموجب هذا على أن تمنح كل المجموعات الإقليمية والسياسية الممثلة بالدول، الحق في الكلام قبل الاتحاد الأوروبي في الدورات المقبلة للجنة الأولى، ما لم يكن الاتحاد الأوروبي ممثلا بدولة عضو، على النحو الذي تم تأكيده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا، الذي طلب الكلمة ممارسة لحق الرد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الفلبين بشأن نقطة نظامية.

السيد كاباتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، طلبنا الكلمة لنسجل موقفنا فيما يتعلق بمسألة قائمة المتكلمين في المناقشة العامة للجنة الأولى. وتندرج مداخلتنا حصرا في إطار حدود موقف مبدئي.

تود الرابطة أن تشير إلى الفقرة ١ (ب) من مرفق القرار ٢٧٦/٦٥، بشأن مشاركة الاتحاد الأوروبي في أعمال الأمم المتحدة. ولا أود أن أكرر الفقرة التي أشار إليها بالفعل ممثل إندونيسيا الذي تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود فحسب أن أشير إلى أنه، تمشيا مع نص وروح القرار، تؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا على الموقف القائل بأن الوفد المراقب للاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا، ينبغي أن يتكلم بعد كافة المجموعات الإقليمية والرئيسية التي تمثلها دول، ما لم يكن الاتحاد الأوروبي أيضا ممثلا بإحدى الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، فإن وفد الرابطة يجب، عند التكلم بالنيابة عن المجموعة، أن يتكلم قبل الاتحاد الأوروبي إذا كان هذا الأخير يمثله وفد مراقب. وعلاوة على ذلك، فإن أي دولة من الدول الأعضاء ينبغي، في حالة التكلم باسم أي مجموعة إقليمية، أن تكون لها أسبقية الكلمة قبل الوفد المراقب للاتحاد الأوروبي.

وتلاحظ الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أن الدوريتين السابقتين وهذه الدورة لم تتقيد بالترتيب الصحيح للمتكلمين فيما يتعلق بالمسألة قيد النظر. ويجب علينا ألا نطمس الشخصية القانونية اللازمة أو مستوى التمثيل للمتكلمين وكذلك نظام أسبقيتهم في هذه الجمعية الموقرة. والرابطة على ثقة من أنه سوف يتم تصويب الأوضاع في الاجتماعات اللاحقة لهذه اللجنة.

الأوروبي والدول الأعضاء فيه كما يسجلون بين ممثلي المجموعات الرئيسية وفق الترتيب الذي يعرب فيه الاتحاد الأوروبي عن رغبته في الإدلاء بكلمة.“

وبالرغم من ذلك، فأني أقر بأن هناك تفسيرات مختلفة للقرار ٢٧٦/٦٥، وسوف تتجسد البيانات التي أدلى بها للتو بصورة كاملة في المحاضر الرسمية للجنة. وسوف أتشاطرها مع رئيس الجمعية العامة وكذلك مع خلفي كرئيس لهذه اللجنة، بمجرد معرفته.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونحيط علما بالبيانين اللذين تم الإدلاء بهما نيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية. في رأينا، فإن القرار ٢٧٦/٦٥ المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠١١ بشأن مشاركة الاتحاد الأوروبي في أعمال الأمم المتحدة واضح. وفي الوقت نفسه، فنحن على استعداد كما هو الحال دائماً، لتناول هذه المسألة بطريقة بناءة وتيسير هذه العملية بما يكفل سلاسة أداء عمل اللجنة الأولى.

ونحن على ثقة بأنكم ستعملون مع الأمانة العامة، سيدي الرئيس، على إيجاد حلول عملية لهذه اللجنة لكي يتسنى لنا التركيز على المناقشات الموضوعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوضح فيما يتعلق بترتيب المتكلمين، أن اليوم الأول من المناقشة العامة جرى بنفس الطريقة التي جرت في الدورات السابقة لهذه اللجنة. ومنذ اتخاذ القرار ٢٧٦/٦٥ المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠١١، فقد أدلى الوفد المراقب التابع للاتحاد الأوروبي ببيان في المناقشة العامة في مناسبتين خلال الدورتين السابعة والستين والثامنة والستين.

وتم تقديم البيانات في المناقشة العامة خلال الدورة السابعة والستين، بالترتيب التالي: حركة عدم الانحياز، الاتحاد الأوروبي، مجموعة الدول الأفريقية، ائتلاف البرنامج الجديد، جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مجموعة الدول العربية، رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وكان الترتيب خلال الدورة الثامنة والستين كما يلي: حركة عدم الانحياز، الجماعة الكاريبية، الاتحاد الأوروبي، المجموعة العربية، المجموعة الأفريقية، رابطة أمم جنوب شرق آسيا وائتلاف البرنامج الجديد. وذلك يتماشى مع مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/65/856 التي تنص فقرتها ٥ على ما يلي:

”يسمح لمثلي الاتحاد الأوروبي بالتسجيل في قائمة المتكلمين لعرض المواقف التي يتفق عليها الاتحاد